التحليل الجغرافي لإنتاج التمور المصرية وتصديرها (*)

د/ إيمان طه إسماعيل على حسن
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية كلية الآداب– جامعة عين شمس

الملخص

تعد مصر أولى الدول المنتجة للتمور على مستوى العالم إلا أنه ما زال تصدير التمور المصرية لا يتناسب مع حجم إنتاجها البالغ ١,٥مليون طن، ويشكل ما يقرب من ربع الإنتاج العالمي من التمور لعام ٢٠١٧، بينما لم تتجاوز صادرات مصر من التمور نحو ٢٩,٤ ألف طن، بنسبة ٣,٢ % فقط من جملة صادرات العالم من التمور، واعتمد البحث على بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التجارة والصناعة، والمقابلات الشخصية لبعض المسئولين بكل من المعمل المركزى للنخيل بمركز البحوث الزراعية والتجارة الخارجية بوزارة التجارة الخارجية والصناعة. ويهدف البحث إلى دراسة تطور مساحة وإنتاج التمور، والتوزيع الجغرافي لمساحة التمور وإنتاجها على مستوى المحافظات، وإلقاء الضوء على أهم المعوقات التي تواجه زراعة التمور في مصر، كما اهتم البحث بإبراز أوجه القصور التي تحول دون تطوير كمية وقيمة صادرات مصر من التمور، واقتراح الأساليب التي يمكن باتباعها تنمية الصادرات المصرية من التمر.

الكلمات المفتاحية: النخيل المثمر، التمور الرطبة، التمور نصف الجافة، التمور الجافة، كثافة النخيل المثمر.

(*) **مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٨١)، العدد (٥)، يوليو ٢٠٢١.**

ABSTRACT

The geographical analysis for the production and exports of Egyptian Dates

Date palm is considered as one main crops in Egypt whose painting matches the Egyptian environment ,planting this crop has been known in Egypt for ages as mentioned , lots of interested in this crop regarding it as a food of great value or a fruit of high nutrition value, Egypt's production of dates in 2017 amounted to about 1.5 million tons, of which 61% were distributed for domestic consumption, 21% for waste, 15% for manufacturing, and 3% for export of the total production.

This research focused on the following topics: -

1- development of the palm planting in Egypt during the period from 1975 to 2017.

2- The geographical distribution of the area and number of the fruitful palms. it studies the principal production districts in Egypt and the geographical distribution of the date palm in the wholesome of the governorates of Egypt.

3- 3 - it studies the principal production districts in Egypt and the geographical distribution of the production in the wholesome of the governorates of Egypt.

4- development of the value and quantity of Egyptian exports of dates during the period from 2001 to 2017. And studies external trade of dates of Egypt.

5- Studying the most important problems facing the production of dates in Egypt, as well as the most important problems facing Egypt's exports of dates, and introducing some suggestion and solutions for developing Egypt's production of dates

Finally , some of the main results of the research:-

1−Some problems related to production one of them the primitive methods.

2− production bad varieties of date such us " Mghl" because it contributed 25,5% of the total Egyptian Dates production.

3− Egypt produces 698 thousand tons of soft dates (fresh), meaning that 45.1% of Egypt's total production of dates are wet and perishable dates.

The thesis presents the coming suggestions and solutions

1−Establishing centers for collecting date in important date producing areas and building factories concerned with the date palm.

2− Expanding the cultivation of the varieties required in foreign markets, such as Al-Barhi and Mjdool

3− Establishment the green houses that provide the good offshoots suitable for every areas with suitable prices.

المقدمة

تتناول هذه المقدمة أهمية الدراسة وأهدافها، ودراسات سابقة، وطرق الحصول على البيانات، والأساليب المستخدمة في معالجة عناصر الموضوع.

ذكر العالم الإيطالي إدواردوبيكاري بأن موطن النخل الأصلي هو الخليج العربي، بينما ذكر العالم دوكاندول بأنه "نشأ نخل التمر منذ عصور ما قبل التاريخ في المنطقة شبه الحارة الجافة والتي تنحصر غالبًا بين خطي عرض١٥° :٣٠ °ْ، وقد نجد بعض المساحات المزروعة بنخيل التمر شمال هذه المنطقة، إلا أن المناطق التي أشار إليها دوكاندول من أكثف مناطق زرع نخل التمر منذ اكتشافه حتى الوقت الحاضر (عبد الجبار البكر، ٢٠١٣، ص ٤).

وانتشرت زراعة نخيل التمر في جميع محافظات مصر، وتعد التمور من المحاصيل الزراعية غير التقليدية المهمة التي يمكن الاستفادة منها سواء في الاستهلاك المحلى أو التصدير، ويرجع ذلك إلى ما تمتاز به التمور من احتوائها على العديد من المواد الغذائية والفيتامينات والأملاح المعدنية. بالإضافة إلى إمكانية تصنيعها، والحصول على منتجات متعددة منها (المربى، والعجوة، وعسل البلح، والكحل الطبي، والخل والسكر السائل وغيرها من عمليات التغليف والتعبئة)، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية للمنتجات الثانوية واستخداماتها في العديد من الصناعات منها صناعة الحصير والأثاث، والأقفاص، كذلك للتمور مستقبل تجارى عالمي نظرا لأعداد السكان المتزايدة، مما يبعث على زيادة الطلب عليه لكونه مصدرًا غذائيًّا له قيمة غذائية.

وتعتبر التمور أحد أهم المحاصيل التي لها مكانتها الاقتصادية، حيث يتميز بأهميته الزراعية والصناعية والتجارية، سواء بالنسبة للأسواق المحلية التي تستهلك نسبة لا بأس منه أو بتوجيهه للأسواق الخارجية في ظل المزايا التنافسية التي تحظى بها التمور المصرية الأمر الذي يمكِّنه من منافسة التمور العالمية، ويحقق زيادة في دخل الإنتاج الزراعي المُصدَّر للخارج للدولة

وللمزارع.

وأهمية التمر المصري لا تتوقف على تنمية وتنوع الصادرات الزراعية المصرية، بل تتعدى ذلك إلى ما تشهده مصر في الآونة الأخيرة من توسع في تعمير الصحراء والتوسع الزراعي الأفقي من خلال عدة مشروعات استصلاح زراعي في المحافظات الصحراوية في توشكى وشرق العوينات وشمال سيناء ومنخفضات الصحراء الغربية، ويعد النخيل من أنسب المحاصيل الزراعية التي يمكن زراعتها في مشاريع الاستصلاح الزراعي الجديدة للاستفادة منه كأشجار ظل من ناحية ومصدات للرياح من ناحية أخرى ولقدرته على التكيف مع المناخ الصحراوي، حيث ينمو النخيل في الأراضي الرملية ويتحمل قارية المناخ، علاوة على الاستفادة من منتجات النخيل في إقامة العديد من الصناعات التي يمكن أن تساعد في فتح فرص عمل جديدة للشباب للتخفيف من حدة مشكلة البطالة السائدة بينهم في الوقت الحالي (El syed, ekram A, and SumerS. Abdel Gleel , 2013)

المشكلة البحثية:

تمتاز مصر بأن لديها فرصة كبيرة في تصدير التمور، إلا أن الدلائل تشير إلى أنه على الرغم من أن مصر تحتل المرتبة الأولى في إنتاج التمر إلا أن صادراتها من التمور لا يتناسب مع إنتاجها، حيث بلغ إنتاجها من التمور ١,٥ مليون طن لعام ٢٠١٧، بينما قدر حجم صادراتها بنحو ٢٩,٤ ألف طن (FAO)، **ولذلك يركز هذا البحث على كيفية الاستغلال الاقتصادي الأمثل للتمور المصرية**، بهدف تنمية صادرات مصر من التمور، وأن تتبوأ مصر المكانة التي تليق بحجم إنتاجها، وفي منافسة التمور الأخرى الجيدة داخل الأسواق العالمية.

الدراسات السابقة: جغرافية:

بالبحث في قاعدة البيانات اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، تبين أنه

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت التمر إلا أن الدراسات الجغرافية للتمر كانت محدودة للغاية لدرجة لا تتناسب مع الأهمية الاقتصادية لهذا المحصول.

دراسة سهير على جلال (٢٠٠٧) عن نخيل البلح في مصر، وتناولت الدراسة تطور زراعة نخيل البلح في مصر عبر العصور بداية من العصر الفرعوني حتى الوقت الحالي، وأساليب زراعة نخيل البلح، والتوزيع الجغرافي لمساحة وإنتاج البلح والصناعات القائمة على التمور، والصناعات القائمة على مخلفات نخيل البلح والمشكلات التي تواجه زراعة نخيل البلح وعرض بعض المقترحات.

دراسة نسرين عواد عبدون (٢٠٠٦)، تناولت الدراسة علاقة عناصر المناخ بتحديد زراعة وإنتاج النخيل في العراق، كذلك اهتمت بإبراز أثر عناصر المناخ على تباين وتحديد زراعة وإنتاج النخيل.

تناولت دراسة فهد أحمد فرحان (٢٠١٠) أثر التغيرات المناخية على عناصر المناخ المختلفة (حرارة والرطوبة النسبية والأمطار) وما طرأ عليها من تغير، ومدى ملاءمة هذه التغيرات مع متطلبات نمو نخيل البلح.

دراسة محمد إبراهيم حسن شرف (١٩٩٢)، تناول من خلالها المناطق الأنسب مناخيا لزراعة النخيل في مصر ولا سيما درجة الحرارة واستطاع تصنيف الأراضي الزراعية في مصر تبعا لملاءمتها المناخية لزراعة أصناف النخيل المختلفة.

غير جغرافية:

تعددت الدراسات غير الجغرافية التي تناولت أثر المناخ على الزراعة، مثل:

دراسة يمنى شحاتة (٢٠٠٩)، عن اقتصاديات نخيل البلح في مصر، وقد ركزت الدراسة على محافظة الشرقية؛ حيث احتلت المركز الأول من حيث

أعداد الإناث المثمرة والإنتاج والإنتاجية من بين محافظات الجمهورية، وتبين من دراسة عينة من قرى محافظة الشرقية وجود ثلاثة عناصر ذات تأثير إيجابي على كمية إنتاج البلح وهي عدد النخيل المثمر، والسماد العضوي، والسماد الكيماوي.

دراسة مركز البحوث الزراعية (٢٠٠٤)، تناولت أنواع التمور المزروعة في مصر وشروط زراعتها، وأهميتها الاقتصادية، وطرق زراعة التمور، ومراحل نموالنخيل.

دراسة محمد أحمد عبد المحسن، (٢٠١٦) عن إنتاج وتسويق البلح في أهم مراكز محافظة البحيرة والوادي الجديد، وقد ركزت الدراسة السابق ذكرها على التوزيع الصنفي والجغرافي لإنتاج نخيل البلح بمحافظتي البحيرة والوادي الجديد، من حيث الأهمية النسبية للمساحة وعدد أشجار نخيل البلح والإنتاج ومتوسط إنتاجية النخلة بمراكز محافظة البحيرة والوادي الجديد، العقبات الإنتاجية والتسويقية التي تواجه مزارعي نخيل البلح بمحافظة البحيرة والوادي الجديد.

دراسة ماهر محمد عبد الحافظ (٢٠١٤) حيث تناولت الدراسة ودراسة هيكل النظام التسويقي الحالي لمحصول البلح في محافظة الوادي الجديد، وتحديد مؤسساته، ووصف ما يتضمنه من مسالك وأسواق وخدمات ووظائف تسويقية وما يواجهه من مشكلات.

كما اهتمت دراسة هاني سعيد الشتلة، وطارق على عبد الله (٢٠١٣) بتقدير العائد الاقتصادي من زراعة النخيل في الأراضى الجديدة لتشجيع صغار المستثمرين من الشباب الخريجين على تبني مشروعات التنمية الزراعية المستدامة بالأراضى الجديدة ومنها مشروع زراعة النخيل لزيادة فرصة تصدير البلح إلى الأسواق الخارجية وزيادة الدخل الزراعي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة تحليلية شاملة لإنتاج التمر في مصر من المنظور الجغرافي، وذلك من خلال دراسة مساحة وإنتاج التمر موزعة على مستوى المحافظات، كما يهدف البحث إلى أبرز التغيرات التي طرأت على مساحة وإنتاج التمور في مصر: حيث تفسر لنا الصورة الحالية لزراعته، كما تساهم في التنبؤ بمستقبل زراعته، ولذا فإن للبحث أهمية تطبيقية في التوصل إلى نتائج ومقترحات تعمل على الاستفادة من الظروف الجغرافية، لرفع كفاءة مواردنا الاقتصادية الزراعية، ودفع عجلة التنمية الزراعية الرأسية للإنتاج التمر في مصر، ويستفيد من نتائج البحث المخطط ومتخذ القرار لاتخاذ القرارات المناسبة من أجل تطوير زراعة التمر في مصر وأخذ مكانه في الخريطة الزراعية المصرية. وتسعى الباحثة إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال معالجة النقاط التالية:

أولًا: تطور مساحة وإنتاجية وإنتاج التمر في مصر.

ثانيًا: التعرف على أهم أصناف التمور المزروعة في مصر من حيث المساحة وعدد النخيل المثمر وإنتاجية وجملة إنتاج كل صنف.

ثالثًا: دراسة التوزيع الجغرافي للمساحة الكلية للتمور وإنتاجها على مستوى المحافظات.

رابعًا: التعرف على أهم المعوقات البيئية والإنتاجية التي تواجه زراعة التمور في مصر.

خامسًا: دراسة كمية وقيمة صادرات مصر من التمور وتطورها، والوقوف على نقاط القوة للحفاظ عليها وتنميتها، والتعرف على أوجه القصور التي تحول دون تطوير كمية وقيمة صادرات مصر من التمر، واقتراح الأساليب التي يمكن باتباعها تنمية صادرات مصر من التمور.

طرق الدراسة ومصادر المعلومات

اعتمدت الدراسة في توصيف ودراسة عناصرها على العديد من مصادر

البيانات منها إحصاءات منشورة وأخرى غير منشوره أهمها:

(١) النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتى، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(٢) النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(٣) النشرة السنوية لاستهلاك السلع، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(٤) نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الأول والجزء الثاني، الصادرة عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية.

(٥) إحصاءات التجارة الخارجية للصادرات والواردات الزراعية، الصادرة عن قطاع الشئون الاقتصادية التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وقامت الباحثة بمقابلات شخصية لبعض المسئولين بالمعمل المركزى للنخيل بمركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة وكذلك مسئولي التجارة الخارجية بوزارة التجارة الخارجية والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستكمال بعض النقاط البحثية الخاصة بأنواع التمور المزروعة في مصر ومعوقات التصدير.

وعُولجَت الدراسة اعتمادا على المنهج التاريخي، والإقليمي، والمحصولي، كما اعتمدت الباحثة على المعالجة الإحصائية باستخدام العديد من الأساليب الكمية منها: حساب المتوسطات، والمعدلات، ومعامل ارتباط بيرسون، وخط الانحدار، والانحراف عن المتوسط، ومعامل الاختلاف، ومعامل جيبس ومارتين للتنوع، ومنحنى التنوع، ودرجة التوطن، ودليل الانتشار، والأرقام القياسية المتتابعة، ومعامل الكفاءة التصديرية في معالجة موضوعات الدراسة واستخراج النتائج، كما اعتمد البحث على نتائج التحليل الكارتوجرافي للخرائط والأشكال البيانية.

مناقشة نتائج الدراسة:

أولا ـ إنتاج التمور المصرية

١ـ تطور المساحة المزروعة بالتمر في مصر:

تفيد متابعة تطور مساحة النخيل في مصر في التعرف على الفترات المختلفة التي مر بها مساحة النخيل من ناحية، ومن ناحية أخرى تفيد في إمكانية التنبؤ بمستقبل زراعة النخيل في مصر، وتوضح البيانات الواردة بالجدول (١) تزايد المساحة المنزرعة بنخيل التمر في مصر من ٤٧ ألف فدان عام ١٩٧٥ إلى ١١٨ ألف فدان عام ٢٠١٧، أي زادت بنحو ٧٠٨٢٠ فدانا، بمتوسط زيادة قدرها نحو ١٦٨٦ فدانا سنويا، أي زادت بنسبة ١٤٨,٧% خلال الفترة قيد الدراسة، وبمتوسط زيادة سنوية قدرها ٣,٥%.

الجدول (١) تطور مساحة نخيل التمر في مصر بين عامي ٢٠١٧/٧٥

السنة	المساحة /الفدان	الرقم القياسي المتتابع
١٩٧٥	٤٧٦٢٠	–
١٩٨٠	٥٠٠٠١	١٠٥
١٩٨٥	٥٠٧٩٥	١٠٢
١٩٨٧	٥٢٣٨٢	١٠٣
١٩٩٥	٦١٩٠٦	١١٨
٢٠٠٠	٦٨٩٧٧	١١١
٢٠٠٥	٨٦٠٨٣	١٢٥
٢٠١٠	٩٩٨٦٧	١١٦
٢٠١٧	٨٤٤١١٠	١١٩

جمعت وحسبت من بيانات: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة للفترة (٢٠٠٥ _ ٢٠١٦)

تعتمد طريقة الأرقام القياسية المتتابعة (Chain Index) على قياس مساحة كل سنة بالمقارنة بالسنة التي تسبقها، وهكذا يمكن الحصول على سلسلة من الأرقام القياسية المتتابعة التي تقارن مساحة النخيل في عدة سنوات متتابعة اعتبارا من عام ١٩٧٥ هذا العام مساويا ١٠٠ كأساس وتحسب المساحة لعام ١٩٨٠منسوبة لمساحة ١٩٧٥.

اختلف متوسط الزيادة السنوية بالفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٧، حيث

يتبين من الجدول (١) أن بعض الفترات شهدت متوسط زيادة في مساحة النخيل يفوق متوسطه السنوي البالغ ١٦٨٦ فدانا سنويا، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ حيث شهدت زيادة سنوية في مساحة النخيل تقدر بنحو ٣٤٢١ فدانا سنويا، يليها الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ حيث سجلت متوسط زيادة سنوية في مساحة النخيل تقدر بنحو ٢٧٥٧ فدانا سنويا خلال هذه الفترة، والجدير بالذكر أن الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ سجلت أقل معدلات زيادة في المتوسط السنوي لمساحة النخيل لتصل إلى ١٥٩ فدانا سنويا.

وبقياس الأرقام القياسية المتتابعة لمساحة النخيل في مصر خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٧ كما هو مبين بالجدول (١) والشكل (١) يتضح أن الزيادة في مساحة النخيل لم تكن متساوية خلال تلك الفترة؛ حيث سجلت الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ أعلى معدل الزيادة في مساحة نخيل التمر؛ حيث زادت مساحة النخيل بنسبة ٢٥% عام ٢٠٠٥ بالمقارنة لمساحة النخيل عام ٢٠٠٠، في المقابل كانت الزيادة بطيئة نسبيا في فترة الثمانينيات بصفة عامة حيث لم يتعدَّ معدل زيادة ٢% فقط عام ١٩٨٥بالمقارنة بمساحة النخيل عام ١٩٨٠.

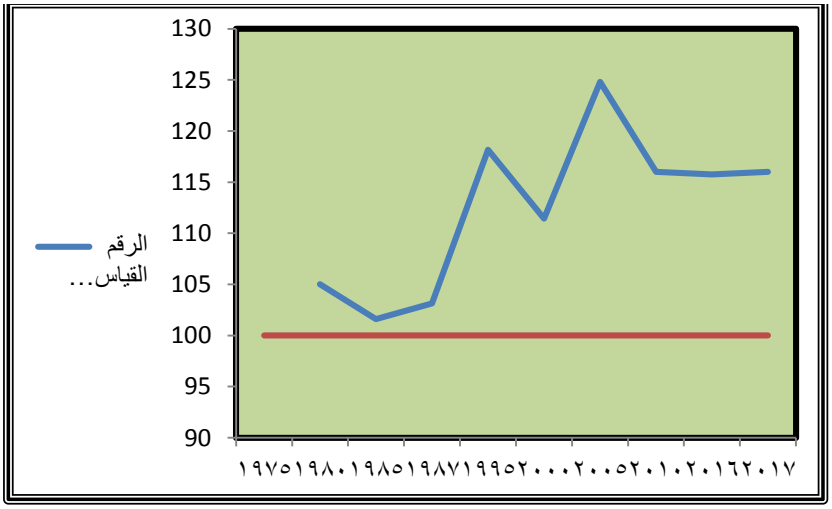

الشكل (١) تطور مساحة نخيل التمر في مصر بين عامي ١٩٧٥/٢٠١٧

٢ ـ أصناف التمور المزروعة في مصر:

نظرا لتباين الظروف المناخية في مصر من مناخ جاف وشبه جاف وشديد الجفاف ومناخ البحر المتوسط، وما يتبعه من تباين في درجات الحرارة ورطوبة جوية، وهي أكثر العوامل تأثيرا وفاعلية في تحديد الأصناف الملائمة التي يمكن أن تحقق إنتاجًا جيدًا وهي ميزة نسبية تتمتع بها مصر؛ حيث يوجد في مصر أعداد كبيرة من الأصناف ما يقرب من ٢٠٠ صنف، إلا أن الأصناف التجارية الجيدة لا يزيد عددها عن عشرين صنفًا، وقد تم تصنيف التمور وفقا لمجموعة من المعايير من بينها لون القشرة، ونوع السكريات السائدة في الثمار عند النضج، وتوقيت نضجها مبكرة أم متأخرة إلى جانب نسبة الرطوبة بالثمرة عند إتمام النضج، ويُعتبر المعيار الأخير هو أكثر المعايير استخداما وأكثرها أهمية، ويتم تقسيم التمور وفقا لمعيار نسبة الرطوبة إلى ثلاث مجموعات كما هو مبين بالجدول (٢) والشكل (٢).

الجدول (٢) أصناف التمور وأهميتها النسبية في مصر لعام ٢٠١٧

الأصناف	المساحة	%	%	عدد النخيل المثمر	%	%	الإنتاج بالطن	%	%
(تمور غير مصنفه)									
مجهل	37214	١٠٠	31.4	4247658	١٠٠	31.2	394984	١٠٠	25.5
المجموعة الأولى (التمور الرطبة الطازجة)									
زغلول	16463	35.9	13.9	1416042	27	10.4	170025	24.3	11
أمهات	2641	5.8	2.2	266392	5.1	2	29193	4.2	1.9
سمانى	9831	21.4	8.3	656785	13	5	101486	14.5	6.6
حيانى	10766	23	9.1	2409036	46.4	17.7	335699	48	21.7
عرابى	3589	7.8	3	123238	2.4	0.9	17143	2.5	1.1
بنت عيشة	2558	5.6	2.2	315160	6.1	2.3	45327	6.5	2.9
الجملة	45848	100	38.7	5186653	100	38.1	698873	100	45.1
المجموعة الثانية (التمور نصف الجافة)									
سيوى	29515	99.8	24.9	3297501	93.6	24.2	354182	90.5	22.9
عمرى	5	0.02	0.004	63526	1.8	0.5	10297	2.6	0.7
عجلاتى	47	0.2	0.04	161250	4.6	1.2	26946	6.9	1.7
الجملة	29567	100	25	3522277	100	25.9	391425	100	25.3
المجموعة الثالثة (التمور الجافة)									
ملكابى	196	8	0.17	22991	9	0.2	1991	9	0.1
برتمودا	168	7	0.14	33490	13	0.2	2821	12.7	0.2
سكوتى	124	5	0.10	123669	47	0.9	11012	49.7	0.7
جنديلة	190	8	0.16	19726	7	0.1	1775	8	0.1
تمر	1776	72	1.5	65125	25	0.5	4559	20.6	0.3
الجملة	2454	100	2.07	265001	100	1.9	22158	100	1.4
أخرى	1384	100	1.17	396584	100	2.9	41820	100	2.7
الإجمالي	118440	100	100	13618173	100	100	1549260	100	100

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الإحصاءات الزراعية الزراعي، ٢٠١٨.

٢-١ مجموعة أصناف التمور الرطبة (الطازجة): تتصف أصناف هذه المجموعة باحتوائها على نسبة منخفضة من السكريات ونسبة مرتفعة من الرطوبة أكثر من ٣٠% وهي غير قابلة للحفظ مدة طويلة بدون وسائل حفظ حيث تتعرض للتخمر، وتتميز ثمار هذه المجموعة بأنها تؤكل وهي طازجة، وأهم الأصناف التي تزرع في مصر من هذه المجموعة السمانى، والزغلول، والأمهات، وبنت عيشة، العرابى، الحيانى وغيرها، وبدراسة الجدول (٢) والشكل (٢) يتبين التالى:

أ ـ تأتي مجموعة التمور الرطبة (الطازجة) في الترتيب الأول من حيث الأهمية للتمور المصنفة بعد أن بلغت مساحتها نحو ٤٥,٨ ألف فدان، وبما يقرب من خمسي مساحة النخيل في مصر، ويشكل عدد النخيل المثمر بها ٣٨,١% من إجمالى النخيل المثمر للتمور المصنفة، وبدراسة الجدول (٢) أمكن التعرف على الأهمية النسبية لأصناف التمور المزروعة داخل مجموعة التمور الرطبة، وهي كالتالي:

ب ـ احتل صنف زغلول الترتيب الأولى من حيث الأهمية النسبية لأصناف التمور الرطبة في مصر بعد أن بلغت مساحته ١٦,٤ ألف فدان، بنسبة ١٣,٩ % من جملة مساحة النخيل في مصر، وساهم بنسبة ٣٥,٩ % من جملة مساحة التمور الطازجة في مصر، كما بلغ أعداد النخيل المثمر من صنف الزغلول نحو ١,٤ مليون نخلة لتسهم بنسبة ٢٧ % من جملة النخيل المثمر للتمور الرطبة، وتساهم بأكثر من عشر أعداد النخيل المثمر في مصر، وبلغ متوسط إنتاج النخلة من صنف الزغلول نحو ١٢٠ كجم.

جـ ـ يأتي صنف حياني في الترتيب الثانى من حيث الأهمية النسبية لمساحة التمور الرطبة في مصر بعد أن بلغت مساحته ١٠,٧ ألف فدان ليشكل ما يقرب من عشر مساحة النخيل في مصر، وما يقرب من ربع مساحة التمور الرطبة، في المقابل احتل صنف حياني المركز الأول من جملة أعداد النخيل المثمر من التمور الطازجة بعد أن بلغ ١,٤ مليون نخلة، ليسهم

بنسبة ٤٦,٤ % من جملة النخيل المثمر للتمور الطازجة، ونسبة ١٧,٧% من جملة النخيل المثمر في مصر، وقد بلغ متوسط إنتاج النخلة من صنف الحيانى نحو ١٣٩ كجم.

هـ ـ جاء صنف السمانى في الترتيب الثالث من حيث الأهمية لمجموعة التمور الرطبة (الطازجة) بعد أن بلغت مساحته ٩,٨ ألف فدان، ليشارك بما يزيد عن خمس مساحة التمور الرطبة، بينما جاء في الترتيب الخامس بنسبة ٨,٣% من جملة مساحة النخيل المزروعة في مصر، كما بلغ عدد النخيل المثمر من صنف سماني نحو ٦٥٦ ألف نخلة، ليشكل ١٣% من جملة أعداد النخيل المثمر من التمور الطازجة، ونحو ٥% من جملة النخيل المثمر في مصر، بمتوسط إنتاجه ١٥٤,٥ كجم للنخلة.

بلغت مساحة أصناف التمور الرطبة الأخرى المزروعة في مصر والمتمثلة في (الأمهات، عرابي، وبنت عيشة نحو ٨,٧ ألف فدان، لتساهم بنسبة ١٩,٢ % من مساحة التمور الرطبة المزروعة في مصر، وبنسبة٧,٤% من جملة مساحة النخيل في مصر.

٢-٢ مجموعة أصناف التمور نصف الجافة : تتميز هذه المجموعة بأن ثمارها إذا ما تم نضجها أصبحت ذات رطوبة متوسطة فلا هي جافة ولا هي رطبة، وتتراوح نسبة الرطوبة بها بين ٢٠ %-٣٠%، وتستهلك ثمارها في مرحلة الجفاف النسبى دون تصلب، ويمكن حفظها بعد جمعها لفترة طويلة بالطرق الطبيعية التقليدية كما تصلح للتصنيع، وأهم الأصناف المصرية في هذه المجموعة هي: سيوى، والعمرى، والعجلاني.

جاءت مجموعة التمور نصف الجافة في الترتيب الثانى من حيث الأهمية بعد أن بلغت مساحتها ما يزيد عن ٢٩,٥ ألف فدان، لتشكل ربع مساحة النخيل المزروعة في مصر، ويشكل عدد النخيل المثمر بها أكثر من ربع إجمالى النخيل المثمر للتمور المصنفة، وبدراسة الأهمية النسبية لأصناف التمور داخل مجموعة الأصناف نصف الجافة، تبين التالي:

أ ـ يتضح من الجدول (٢) أن صنف سيوى يحتل الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لمساحة التمور نصف الجافة المزروعة في مصر، بعد أن بلغت مساحته ٢٩,٥ ألف فدان ليشكل ٩٩,٨ % من جملة مساحة أصناف التمور نصف الجافة المزروعة في مصر، وما يقرب من ربع مساحة النخيل في مصر، وفي المقابل بلغ عدد النخيل المثمر من صنف سيوى ٣,٢ مليون نخلة ليشكل ٩٣,٦% من جملة أعداد النخيل المثمر من التمور نصف الجافة، وما يقرب من ربع أعداد النخيل المثمر في مصر، بمتوسط إنتاجه ١٠٧,٤ كجم للنخلة.

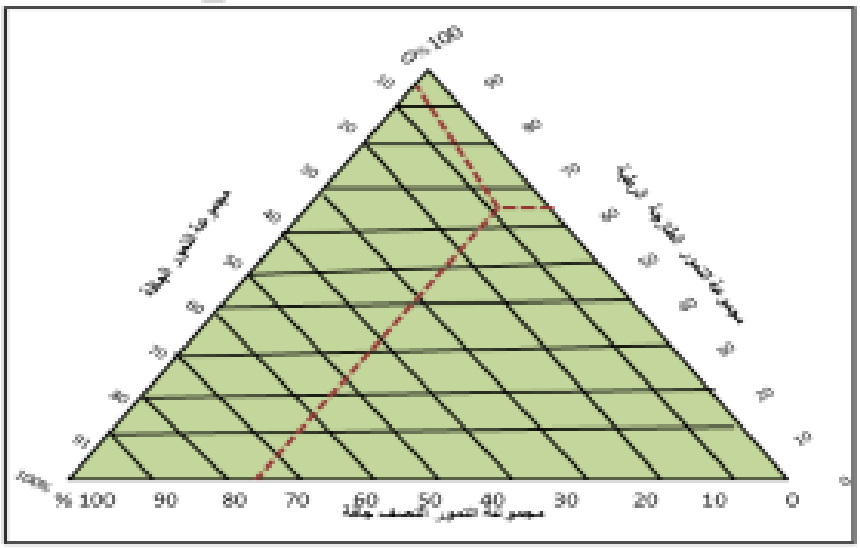

الشكل (٢) التوزيع النسبى لمساحة التمور المصنفة في مصر لعام ٢٠١٧

ب ـ في المقابل بلغ نصيب أصناف التمور نصف الجافة الأخرى المتمثلة في العمرى، والعجلاتي بنحو ٥٢ فدانا، بنسبة ٠,٢ من جملة مساحة أصناف التمور نصف الجافة المزروعة في مصر، بنسبة ٠,٠٤% من جملة مساحة النخيل في مصر لعام ٢٠١٦.

٢ ـ ٣ مجموعة أصناف التمور الجافة: تتميز هذه المجموعة بأن ثمارها عندما تبلغ مرحلة النضج يصبح لبها جافا ذا رطوبة منخفضة أقل من ٢٠%، وتستهلك في حالة الجفاف الكامل، وتحتوي على نسبة عالية من السكريات، ومن ثم يمكن حفظها لفترات طويلة بالوسائل الطبيعية مع الاحتفاظ بخصائصها المميزة ويعتبر ملكابي والسكوتى برتيمودا، وجنديلة من أهم أصناف التمور الجافة المزروعة في مصر. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص ١٤، ١٩٩٩).

تأتي التمور الجافة في الترتيب الثالث من حيث الأهمية للتمور المصنفة بعد مجموعة الأصناف الرطبة، إذ لم تتجاوز مساحتها ٢٤٥٤ فدانا، بنسبة ٢% من جملة مساحة النخيل في مصر، كما بلغ أعداد النخيل من التمور الجافة نحو ٢٦٥ ألف نخلة، بلغ جملة إنتاجها ٢٢ ألف طن.

٢-٤ أصناف تمور أخرى مستوردة: تم استيراد بعض الأصناف العراقية والسعودية منذ ٥٠ سنة ولكن ما زال انتشارها محدودًا وهي البرحى، والحلاوى، وشيلى، وخضراوى، والساير، وأم الدهن، وشلبى، وغرة، بلغت مساهمتها نحو ١,٣ آلف فدان بنسبة ١,١ % من جملة مساحة النخيل في مصر.

٢-٥ تمور غير مصنفة (صنف مجهل):

تعد التمور غير مصنفة والمتمثلة في صنف المجهل بمعيار المساحة أهم أصناف التمور المزروعة في مصر، بعد أن بلغت مساحته ٣٧ ألف فدان، كما بلغت أعداد النخيل المثمر من صنف مجهل في مصر نحو ٤,٢ مليون نخلة، ليساهم بذلك بما يقرب من ثلث مساحة النخيل وأعداد النخيل في مصر، ونتيجة لأن الطريقة المتبعة في زراعة صنف مجهل هي الزراعة بالبذرة، ومعروف أنها تعطي ٥٠% إناثا و٥٠% ذكورا، وفي بعض الأحيان قد تعطي ٦٠% ذكورًا، و٤٠% إناثًا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية نخلة صنف مجهل في مصر إلى ٩٢ كجم للنخلة.

وتشير نتائج تطبيق معامل جيبس ومارتن للتنوع، تنوع أصناف النخيل المزروعة في مصر بعد أن بلغ قيمة المعامل ٠,٨(١) على الرغم من أن نتيجة تطبيق منحنى مؤشر التنوع كما هو مبين بالشكل (٣) تشير إلى عكس ذلك، حيث إن جميع أصناف التمور تقع يسار خط التنوع المطلق، مما يؤكد أنه على الرغم من تنوع وتعدد أصناف النخيل المزروع في مصر البالغ عددها نحو عشرين صنفًا إلا أن الأرقام الواردة بالجدول (٢) تشير إلى أن صنف مجهل وسيوى، وزغلول والحياني من أهم أصناف التمور المزروعة في مصر بمعيار المساحة، بعد أن بلغ نصيبها نحو ٩٣,٩ ألف فدان، لتشكل ما يقرب من أربعة أخماس جملة مساحة النخيل المزروعة في مصر.

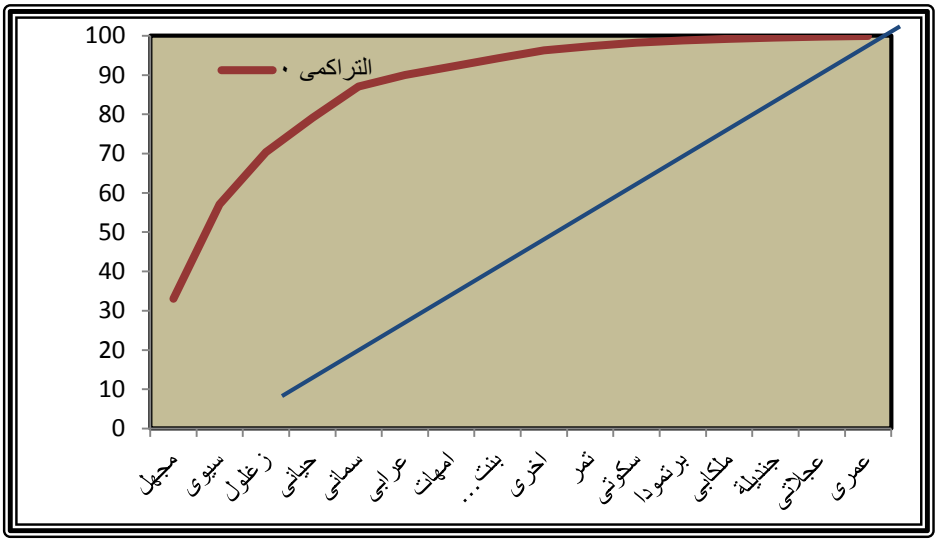

الشكل (٣) منحنى التنوع لأصناف التمور المزروعة في مصر

٣ ـ التوزيع الجغرافي لمساحة نخيل البلح

---

(١) تم حساب مقياس the G ibbs and martin Index للتنوع باستخدام المعادلة التالية ١- مج س٢/ (مج س٢) ناتج المعادلة إذا كان هناك نوع واحد فقط من التمور، وناتج المعادلة واحد صحيح إذا كان أنواع التمور موزعة بالتساوي. المصدر: وفيق محمد جمال، الجغرافيا الاقتصادية أسس وتطبيقات، الطبعة الثانية، ٢٠١٤، ص ٣٣.

نخلة التمر أونَخلة البَلَح (date palm) هي شجرة معمرة، لها ساق (جذع) غليظة وأكثر ارتفاع مسجل لها وصل ٢٨,٢٠ مترا (لصنف أمْهَات بمصر).

وتختلف النخيل عن غيرها من أشجار الفاكهة بأنها يمكن زراعتها في مساحات واسعة نسبيا، ويحتوى ناتج الوحدة المساحية على سعرات حرارية عالية، ويتحمل النقل والتخزين مما يساعد على استهلاكه على فترات أطول، وتقدم للإنسان العديد من المنتجات الغذائية وغير الغذائية، كما أن النخل نبات ثنائي المسكن فهناك نخل ذكوري وآخر أنثوي، كلاهما يخرجان العراجين، وقد يحدث التلقيح طبيعيًّا، إلا أنه لضمان الكمية والنوعية والجودة يتوجب نقل بعض من العراجين الذكورية (من الأنواع الجيدة) لرش طلعها على العراجين الأنثوية للتلقيح (عبد الجبار البكر، ٢٠١٣، ص ٢٤٧: ٢٤٨).

وبلغ إجمالي مساحة الفاكهة في مصر ١,١ مليون فدان، ويعتبر نخيل التمر من أهم أنواع الفاكهة المزروعة في مصر بعد الموالح بمعيار المساحة بعد أن بلغ نصيبها ما يزيد عن ١١٨ ألف فدان، ليساهم بعشر مساحة الفاكهة في مصر، والجدول (٣) يوضح التوزيع الجغرافى لمساحة وإنتاج النخيل والفاكهة.

الجدول (٣) التوزيع الجغرافي لمساحة النخيل والفاكهة ومعمل توطن زراعة النخيل بالمحافظات ٢٠١٧

المحافظة	المساحة النخيل الفدان	٪	مساحة الفاكهة	معامل التوطن	المحافظة	المساحة النخيل الفدان	٪	مساحة الفاكهة	معامل التوطن
القاهرة	٧٩٧	٠,٧	١٥٢٢١	٠,٥	بني سويف	٥٧	٠,٠٥	١٧٩١٨	٠,٠٣
الإسكندرية	٤٥٢	٠,٤	١٠٢٢٧	٠,٤	الفيوم	١١٦٢	١,٠	٣٠١٤٤	٠,٤
بور سعيد*	٠	٠	٦٢	٠	المنيا	٥٠٥	٠,٤	٣٦١٩٣	٠,١
السويس	٤٥٦	٠,٤	٢٤٢٢٠	٠,٢	أسيوط	٤٠٠	٠,٣	٣١٢٢٦	٠,١
الإسماعيلية	١٤١١	١,٢	١٤٨٨٨٥	٠,١	سوهاج	٧٥١	٠,٦	٧٠٠٦	١
دمياط	١٢	٠,٠١	٦٠٣٩	٠,٠٢	قنا	٩٧٣	٠,٨	٩٩٨٦	٠,٩
الدقهلية	٦٦٩	٠,٦	١٣٦٦١	٠,٥	الأقصر	٥٥٥	٠,٥	١٠٤٢٠	٠,٥
الشرقية	٢٦٠	٠,٢	٩١٣٣٠	٠,٠٣	أسوان	٢٥٠٦٣	٢١,٢	٣٩٥٥٢	٦,٢
القليوبية	٥٢٥	٠,٤	٤٢٩٥٩	٠,١	البحر الأحمر	١٣٤	٠,١	١٨١	٧,٢
كفر الشيخ	٥١٥٩	٤,٤	١١٠٣٤	٤,٥	الوادي الجديد	١٩٩٣٤	١٧	٣٣٣٥٧	٥,٨
الغربية	٢٩٤	٠,٢	٢٤٤٦٨	٠,١	مطروح	٨٤١٤	٧,١	١٠٩٢٥٢	٠,٧
المنوفية	٧٦	٠,١	٦٥٢٠	٠,٠١	شمال سيناء	٩٠٩٠	٧,٧	٨٠٨٨٣	١,١
البحيرة	٢٠٠٩٤	١٧	٥٧٧٤٠٢	٠,٣	جنوب سيناء*	٠	٠	١٢٦٥١	٠
الجيزة	٢١١٩٧	١٧,٩	٥٤٤٠٢	٣,٨	الإجمالي	١١٨٤٤٠	١٠٠	١١٥٢١٤٨	١,٠

مصدر الجدول: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، رقم ٧١ ـ ٢٢١٢٢، لعام ٢٠١٨. * مساحات لا يمكن حصرها لأنها زراعات متباعدة.

معامل توطن زراعة النخيل = مساحة النخيل بالمحافظة ÷ مساحة الفاكهة في المحافظة

جملة مساحة النخيل في مصر ÷ جملة مساحة الفاكهة في مصر

تبين بدراسة الجدول (٣) والشكل (٤) الحقائق التالية:

أ ـ لا شك أن الامتداد الجغرافي للأراضي المصرية بين دائرتى عرض ٢٢° و٣٢° شمال خط الاستواء، والاختلافات المحلية في ظروف التربة والمناخية وبين الوادى والدلتا من ناحية وهوامشها الصحراوية والمحافظات الصحراوية من ناحية أخرى، قد أتاح الفرصة إلى تباين في الظروف الطبيعية، مما سمح بزراعة العديد من أصناف التمر في جميع المحافظات مع تخصص بعضها في زراعة أنواع بعينها.

ب ـ توزيع مساحة النخيل على المستوى الإقليمي: بلغت جملة مساحة النخيل

في مصر نحو ١١٨ ألف فدان، نصيب الوجه البحرى منها نحو ٣٠ ألف فدان، أي بما يوازى أكثر من ربع المساحة المزروعة بالنخيل في مصر. في المقابل ساهم إقليم مصر الوسطى بما يزيد عن ٢٣ ألف فدان أي بما يقرب من خمس مساحة النخيل في مصر، كما ساهم إقليم مصر العليا بنحو ٢٥ ألف فدان، بنسبة ٢١,٢ % من جملة مساحة النخيل في مصر، وبذلك ساهمت محافظات الوجه البحري والقبلي بنحو ٨٠ ألف فدان أي بما يزيد عن ثلثي مساحة النخيل، بينما ساهمت محافظات الصحاري بنحو ٣٧ ألف فدان، بنسبة ٣١,٧ % من جملة مساحة النخيل في مصر.

جـ ـ توزيع مساحة النخيل على مستوى المحافظات:

يلاحظ من دراسة الجدول (٣) تفاوت مساحة النخيل من محافظة إلى أخرى، وجاءت محافظة أسوان في المقدمة بسبب توفر الظروف المناخية؛ وبلغت مساحة النخيل بها ٢٥ ألف فدان، بنسبة ٢١,٢٪، حيث تركز نحو ٥٩% من مساحة النخيل بمحافظة أسوان في كل من مركز كوم أمبو ودراو، تليها محافظة الجيزة في الرتيب الثاني بنحو ٢١ ألف فدان، بنسبة ١٧,٩٪، وحازت مراكز الجيزة والبدرشين وإمبابة على النصيب الأكبر من مساحة النخيل بنسبة ٨٠% من مساحة النخيل بمحافظة الجيزة، تليها محافظة البحيرة في الترتيب الثالث بمساحة تقدر بنحو ٢١ ألف فدان، بنسبة ١٧%؛ وتركز نحو ٨٢ % من جملة مساحة النخيل بمحافظة البحيرة في مركزين فقط مركز إدكو ومركز رشيد، يليها محافظة الوادي الجديد في المركز الرابع بعد أن بلغ نصيبها ١٩ ألف فدان، وتركز ٩٤% من جملة مساحة النخيل بمحافظة الوادى الجديد في كل مركز الداخلة، والخارجة، وباريس بالترتيب، ثم جاءت محافظة شمال سيناء في المركز الخامس بعد أن ساهمت بنحو ٩ ألف فدان بنسبة ٧,٧ %، وضم مركز بئر العبد والعريش نسبة ٩١ % من جملة مساحة النخيل بمحافظة شمال سيناء، وبذلك ضمت المحافظات الخمس الأولى المشار إليها بنحو ٩٥ ألف فدان، أي بما يزيد عن أربعة أخماس مساحة النخيل بمصر، مما يبرز

الثقل الكبير لهذه المحافظات تبعا لمعيار المساحة.

د- يلاحظ من الشكل (٤) تركز زراعة التمور بوجه عام مع وجود بعض الاختلافات الواضحة في محافظات الوجه البحرى وهوامش الدلتا في كل من محافظة الشرقية ومحافظات القناة ولا سيما الإسماعيلية والبحيرة حيث التربة الرملية والخفيفة جيدة الصرف والتهوية والتي تلائم معظم أنواع التمور ولا سيما التمور الرطبة، كما تزداد زراعة النخيل في محافظات الصحاري ولا سيما في كل من محافظة مرسى مطروح والوادي الجديد والتي استحوذت على عشر مساحة النخيل في مصر ومعظمها من نوع التمور نصف الجافة والجافة والتي تلائم طبيعة المناطق الصحراوية.

هـ - يتضح من الشكل (٤) أنه على الرغم من انتشار زراعة النخيل في جميع محافظات مصر سواء في شكل مساحات مجمعة أو متفرقة إلا أن مساحة النخيل في توزيعها الجغرافي تتفاوت مساحيا بدرجة كبيرة، كما تشهد تركزًا واضحًا، وبتطبيق دليل الانتشار[٢] تأكد أن مساحة النخيل تميل في توزيعها الجغرافي للتركز بعد أن بلغ ٣٣,٣% فقط، حيث لم تتجاوز عدد المحافظات التي تزرع النخيل في مساحة تبلغ نسبتها ١% فأكثر من جملة مساحة النخيل سوى تسع محافظات فقط، استحوذت على ١١٠ آلاف فدان بنسبة ٩٣ % من جملة مساحة النخيل في مصر.

---

[٢] يهدف حساب دليل الانتشار إلى توضيح درجة تركز أو انتشار المحصول على الخريطة مصر، ويتم حساب دليل الانتشار بالمعادلة التالية: عدد المحافظات التي تزيد مساحة المحصول فيها عن ١% ÷ جملة عدد المحافظات X ١٠٠،

وتتراوح قيمة الدليل بين صفر و١٠٠، وانخفاض الدليل معناه الميل للتركز الجغرافى، وكبر الدليل يدل على الميل للانتشار الجغرافي

Yeates ,M.H.An Introduction to quantitative Analysis in Economic geography. Mc Graw – HiLL book company, New York ,1968, pp. 13-15.

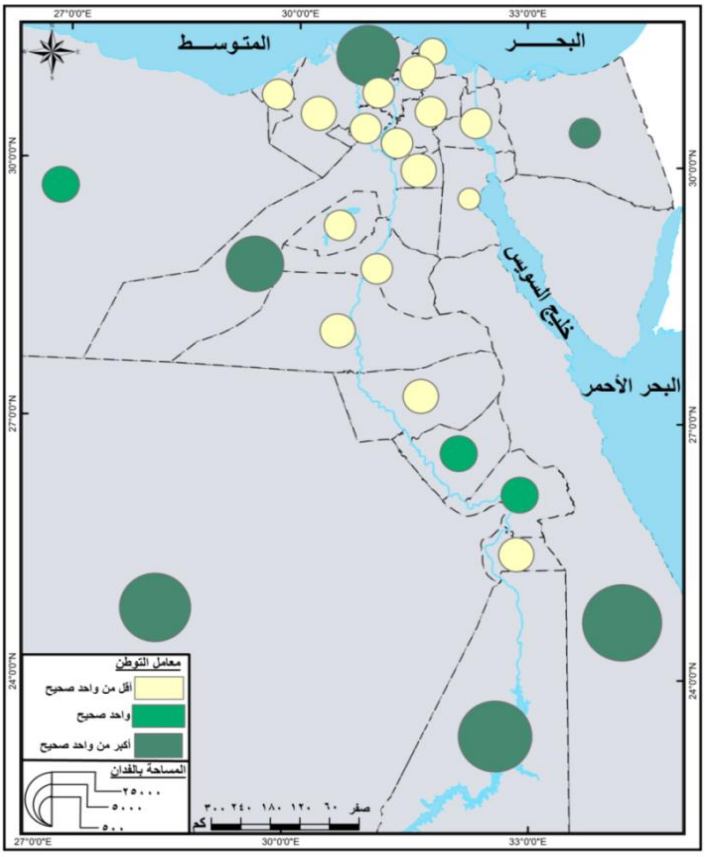

الشكل (٤) التوزيع الجغرافي لمساحة النخيل بالمحافظات ٢٠١٧

و- أمكن بتطبيق معامل التوطن التعرف على المحافظات التي توطنت بها زراعة النخيل، وبلغ عددها ست محافظات، تمثلت في كفر الشيخ من شمال الدلتا، بعد أن بلغت نسبة مساحة النخيل بها ٤٦,٨% من جملة مساحة الفاكهة بتلك المحافظة، ومن محافظات الوادي توطنت زراعة النخيل في كل من محافظة الجيزة من منطقة القاهرة الكبرى بعد أن بلغ نصيبها من مساحة النخيل ما يقرب من خمسي مساحة الفاكهة بها، وكذلك محافظة أسوان بعد أن استحوذت مساحة النخيل بها على ٦٣% من جملة مساحة الفاكهة المزروعة بها، ومن محافظات الصحاري توطنت زراعة النخيل في كل من محافظة الوادي الجديد وشمال سيناء والبحر الأحمر.

وتبين من دراسة الجدول (٣) أنه على الرغم من أن محافظة البحيرة جاءت في الترتيب الثالث من حيث المساحة المزروعة بالنخيل على مستوى المحافظات تساهم بنسبة ١٧% من جملة مساحة النخيل، إلا أنها لم يتوطن بها زراعة النخيل بسبب انخفاض نسبة المساحة المخصصة لزراعة النخيل التي لم تتجاوز ٣,٦% من جملة مساحة الفاكهة بمحافظة البحيرة.

٤ ـ التوزيع الجغرافي لأعداد النخيل المثمرة وكثافتها:

تعد دراسة التوزيع الجغرافي لأعداد النخيل المثمر مؤشرًا حقيقيًّا لكثافة زراعة النخيل على مستوى الأقاليم والمحافظات، فمع ارتفاع أعداد النخيل الإناث المثمر تزيد أهمية مناطق إنتاج التمور، وتعكس دراسة كل من التوزيع الجغرافي لأعداد النخيل المثمر والمساحة المزروعة بالنخيل الصورة الحقيقية لأهم مناطق زراعة وإنتاج التمور في مصر.

أ ـ تبين بدراسة كل من الجدول (٤) والشكل (٥) الحقائق التالية:

بلغت جملة أعداد النخيل المثمر في مصر ١٣,٦ مليون نخلة من الإناث المثمرة، تشكل ما يقرب من أربعة أخماس أعداد النخيل في مصر، بلغ نصيب الوجه البحري منها نحو ٥,٤ مليون نخلة، شكلت أكثر من خمسي أعداد النخيل المثمرة في مصر، في المقابل ساهم إقليم مصر الوسطى بنحو ٣,٤ مليون نخلة مثمرة، أي ما يزيد عن ربع أعداد النخيل المثمر في مصر، كما بلغ نصيب إقليم مصر العليا من أعداد النخيل المثمر نحو بنحو ٢,١ مليون نخلة، بنسبة ١٦,١%، معنى ذلك الوجه البحري والقبلي كان لهما النصيب الأكبر من أعداد النخيل المثمر في مصر، بعد أن ضم كل منها نحو ١١,١ مليون نخلة مثمرة، أي بما يزيد عن أربعة أخماس النخيل المثمر في مصر، بينما ساهمت محافظات الصحاري بنحو ٢,٤ مليون نخلة مثمرة، بنسبة ١٨,٢% من جملة أعداد النخيل المثمر في مصر.

ب ـ يلاحظ من دراسة الجدول (٤) تفاوت أعداد النخيل المثمر من محافظة إلى أخرى، جاءت محافظة الجيزة في المقدمة بعد أن بلغ أعداد إناث

النخيل المثمرة بها ١,٨ مليون نخلة، بنسبة ١٣,٣٪، تليها محافظة البحيرة في الترتيب الثاني بنحو ١,٦ مليون نخلة بنسبة ١٢,٢٪، ثم محافظة الوادى الجديد في الترتيب الثالث بنحو ١,٤ مليون نخلة، أي بما يزيد عن خمس أعداد النخيل المثمر، يليها محافظة الشرقية في المركز الرابع كل من محافظة الشرقية وأسوان بعد أن بلغ نصيب كل منها ١,٢ مليون نخلة، بنسبة ٩٪ لكل منها، ثم جاءت محافظة دمياط في المركز الخامس بعد أن بلغ نصيبها من إناث النخيل المثمرة نحو ٧٥٧ ألف نخلة بنسبة ٥,٦%، وبذلك ضمت المحافظات المراكز الخمس الأولى المشار إليها ما يزيد عن ٨ مليون نخلة مثمرة، لتشكل بما يقرب من ثلاثة أخماس أعداد إناث النخيل المثمرة، مما يبرز الثقل الكبير لهذه المحافظات تبعا لمعيار أعداد إناث النخيل المثمرة.

الجدول (٤) التوزيع الجغرافي لأعداد نخيل الإناث المثمرة وكثافتها بالمحافظات ٢٠١٧

المحافظة	المساحة فدان	نخيل الإناث المثمرة	٪	الكثافة نخلة/ فدان	المحافظة	المساحة فدان	نخيل الإناث المثمرة	٪	الكثافة نخلة/ فدان
القاهرة	٧٩٧	37166	٠,٣	47	بني سويف	٥٧	٢٦٢٧٧١	١,٩	4610
الإسكندرية	٤٥٢	٧٨٥٣٦	٠,٦	174	الفيوم	١١٦٢	٦٤٥٢٣٠	٤,٧	555
بور سعيد	٠	١١١٩٥	٠,١	0	المنيا	٥,٥	٢٨٩٨٨٣	٢,١	574
السويس	٤٥٦	91182	٠,٧	200	أسيوط	٤٠٠	٤٦١٨٢٧	٣,٤	1155
الإسماعيلية	١٤١١	٦٢٥٦٦٥	٤,٦	443	سوهاج	٧٥١	٤١٠٠٣٣	٣	546
دمياط	١٢	٧٥٧٨٢٥	٥,٦	63152	قنا	٩٧٣	٣٧٣١٧٠	٢,٧	384
الدقهلية	٦٦٩	٢١٢٦٤٣	١,٦	318	الأقصر	٥٥٥	١٩٢٦٨٢	١,٤	347
الشرقية	٢٦٠	١٢١٩٩٢٩	٨,٩٦	4692	أسوان	٢٥٠٦٣	١٢١٩٠٣٠	٨,٩	49
القليوبية	٥٢٥	١٩٦٢٣١	١,٤	374	البحر الأحمر	١٣٤	١٣٩٩٤٤	١	1044
كفر الشيخ	٥١٥٩	٣٧٣٤٢٧	٢,٧	72	الوادي الجديد	١٩٩٣٤	١٤٠٩٠٩٦	١٠,٣	71
الغربية	٢٩٤	٥٠٤٢٤	٠,٤	172	مرسي مطروح	٨٤١٤	٥١٣٨٧٧	٣,٨	61
المنوفية	٧٦	١٦٣٧١٧	١,٢	2154	شمال سيناء	٩٠٩٠	٣٢٠٩٢٨	٢,٤	35
البحيرة	٢٠٠٩٤	١٦٥٦٤١٨	١٢,٢	82	جنوب سيناء	٠	٩٣٢٥٣	٠,٧	0
الجيزة	٢١١٩٧	١٨١٢٠٩١	١٣,٣	٨٥	الإجمالي	١١٨٤٤٠	١٣٦١٨١٧٣	١٠٠	١١٥

مصدر الجدول: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، رقم ٧١ ـ ٢٢١٢٢، لعام ٢٠١٨.

جـ ـ تأكد بتطبيق دليل الانتشار أن أعداد إناث النخيل تميل في توزيعها الجغرافي للانتشار بعد أن بلغ ٧٩%، حيث بلغ عدد المحافظات التي بلغت نسبة أعداد إناث النخيل المزروع بها ١% فأكثر من جملة أعداد إناث النخيل المزروعة نحو ٢٢ محافظة، استحوذت على ١,٣ مليون نخلة مثمرة، بنسبة ٩٤ % من جملة مساحة النخيل في مصر.

٤ ـ ٢ التوزيع الجغرافي لكثافة أعداد النخيل المثمر:

بلغ جملة مساحة النخيل في مصر نحو ١١٨ ألف فدان، في المقابل بلغت أعداد إناث النخيل المثمر في مصر نحو ١,٣ مليون نخلة بمتوسط ١١٥ نخلة للفدان، وبدراسة الجدول (٤) والشكل (٥) تبين التالي:

أ ـ اختلف متوسط عدد النخيل في الفدان على المستوى الإقليمي ليبلغ أقصاها ١٨١ نخلة للفدان بالوجه البحري، يليه إقليم مصر الوسطى بمتوسط

١٤٩ نخلة للفدان، في المقابل انخفضت كثافة أعداد النخيل المثمر بإقليم مصر العليا إلى ٨٠ نخلة للفدان، بينما سجلت محافظات الصحاري أدنى كثافة لأعداد النخيل المثمر حيث بلغ ٦٦ نخلة للفدان.

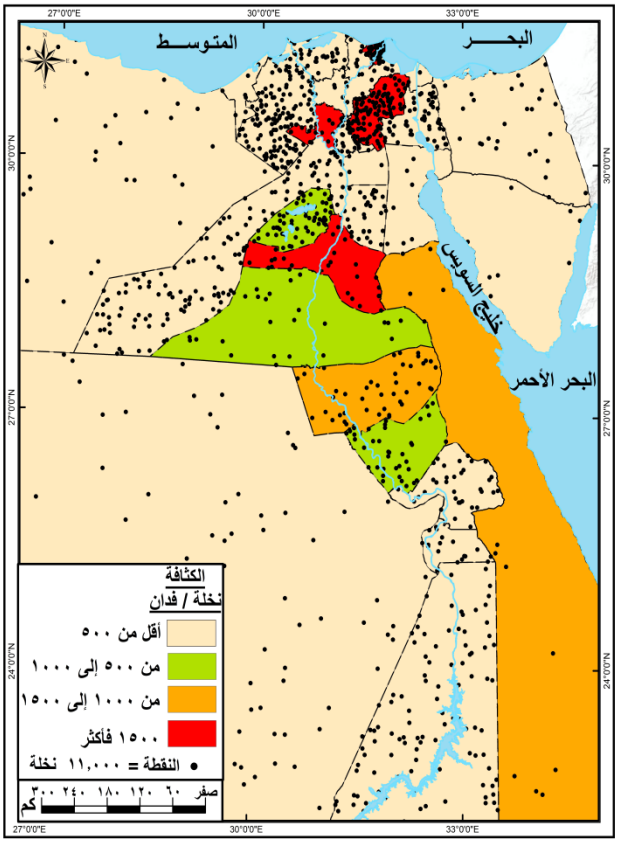

الشكل (٥) التوزيع الجغرافي لأعداد نخيل الإناث المثمرة وكثافتها بالمحافظات

ب ـ سجلت محافظة دمياط أعلى كثافة لأعداد النخيل المثمر بعد أن بلغ ٦,٣ ألف نخلة للفدان، كما هو مبين من الجدول (٤) يليها كل من محافظة الشرقية وبني سويف ٤,٦ ألف نخلة للفدان في كل منهما، يليهما محافظة المنوفية ٢,١ ألف نخلة للفدان، بينما سجلت محافظة سوهاج أعلى كثافة لأعداد نخيل الإناث المثمرة على مستوى محافظات مصر العليا، وكانت ٥٤٦ نخلة للفدان.

يتسبب ارتفاع كثافة النخيل بشكل عام في معظم محافظات الوادى والدلتا (الأراضي القديمة)، بالإضافة إلى تنوع الأصناف المزروعة وعدم تجانسها الصنفي داخل المزرعة، وعرقلة العمليات الزراعية والعناية بالنخيل كما أثر بالسلب على جودة التمور المنتجة وعلى أسعارها.

واتضح من دراسة الجدول (٤) أن أعلى كثافة لأعداد النخيل المثمر سجلتها محافظة البحر الأحمر، وكانت ألف نخلة للفدان، في المقابل سجلت محافظة شمال سيناء أدنى كثافة لأعداد نخيل الإناث المثمرة سواء على مستوى محافظات الصحاري أو على مستوى باقي المحافظات بعد أن سجلت كثافة لأعداد النخيل المثمر بها ٣٥ نخلة للفدان.

٥ ـ التوزيع الجغرافي لمتوسط إنتاجية النخلة وإنتاج التمور في مصر:

بلغ متوسط إنتاجية النخلة في مصر نحو ١١٣,٧ كجم للنخلة، ويلاحظ من دراسة الجدول (٥) والشكل (٦) ما يلي:

أ ـ اختلاف متوسط إنتاجية النخلة على المستوى الإقليمى ليبلغ أقصاها ١١٢,٥ كجم للنخلة بإقليم مصر الوسطى، يليه إقليم الوجه البحري بمتوسط ١١١,٥ كجم للنخلة، يليه إقليم مصر العليا ٧٩ كجم للنخلة، في المقابل جاءت محافظات الصحاري في ذيل القائمة بعد ان سجلت أدنى متوسط لإنتاجية النخلة من التمور ٦٢ كجم للنخلة.

الجدول (٥) التوزيع الجغرافي لمتوسط إنتاجية النخلة وإنتاج التمور على مستوى المحافظات عام ٢٠١٧

المحافظة	نخيل الإناث المثمرة	إنتاجية / كجم نخلة	الإنتاج بالطن	معامل التوطن	المحافظة	نخيل الإناث المثمرة	إنتاجية / كجم نخلة	الإنتاج بالطن	معامل التوطن
القاهرة	37166	52.9	1965	0.2	بني سويف	٢٦٢٧٧١	90.0	23643	5.4
الإسكندرية	٧٨٥٣٦	79.7	6262	0.6	الفيوم	٦٤٥٢٣٠	124.2	80107	1.1
بور سعيد	١١١٩٥	82.1	919	3.9	المنيا	٢٨٩٨٨٣	150	43482	3.2
السويس	91182	71.1	6482	0.5	أسيوط	٤٦١٨٢٧	93.2	43028	1.1
الإسماعيلية	٦٢٥٦٦٥	165.9	103774	0.9	سوهاج	٤١٠٠٣٣	92.4	37887	9.7
دمياط	٧٥٧٨٢٥	120.1	90975	5.9	قنا	٣٧٣١٧٠	٦١,٦	22976	1.0
الدقهلية	٢١٢٦٤٣	113.2	24064	1.6	الأقصر	١٩٢٦٨٢	٧٠,٤	13567	3.5
الشرقية	١٢١٩٩٢٩	166.3	202851	2.3	أسوان	١٢١٩٠٣٠	٩٠	109711	1.5
القليوبية	١٩٦٢٣١	119.1	23367	0.5	البحر الأحمر	١٣٩٩٤٤	٥٠	6998	1.4
كفر الشيخ	٣٧٣٤٢٧	130.4	48703	3.9	الوادي الجديد	١٤٠٩٠٩٦	٨١	114458	6.1
الغربية	٥٠٤٢٤	109.5	5521	0.2	مطروح	٥١٣٨٧٧	٩٠	46249	9.7
المنوفية	١٦٣٧١٧	102.3	16751	0.2	شمال سيناء	٣٢٠٩٢٨	٦٢	19760	0.6
البحيرة	١٦٥٦٤١٨	١٤٣,٤	219226	0.3	جنوب سيناء	٩٣٢٥٣	٤٠	3730	5.1
الجيزة	١٨١٢٠٩١	١٢٨	232805	5.4	الإجمالي	١٣٦١٨١٧٣	١١٣,٧٦	١٥٤٩٢٦٠	١٠٠

مصدر الجدول: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، رقم ٧١ . ٢٢١٢٢، لعام ٢٠١٨.

معامل توطن إنتاج التمور = إنتاج التمور بالمحافظة ÷ جملة إنتاج الفاكهة في المحافظة
جملة إنتاج التمور النخيل في مصر ÷ جملة إنتاج الفاكهة في مصر

ب ـ يتضح من الجدول (٥) أن متوسط إنتاجية النخلة زاد عن المتوسط العام في ١٢ محافظة، هي كل محافظات الوجه البحري ما عدا محافظة القاهرة والإسكندرية والسويس وبور سعيد، وكل محافظات مصر الوسطى ما عدا محافظة بني سويف.

جـ ـ تفاوت متوسط إنتاجية النخلة على مستوى المحافظات. فقد جاءت محافظة الشرقية في المقدمة بعد أن بلغ متوسط إنتاجية النخلة بها ١٧١,٥ كجم، يليها محافظة الفيوم في الترتيب الثاني بمتوسط ٨,١٣٣ كجم للنخلة، في المقابل سجلت محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر أدنى متوسط في إنتاجية النخلة، بعد أن بلغ ٤٠ كجم للنخلة، و٤٣ كجم للنخلة في كل منها على الترتيب.

د ـ بلغ الانحراف المعيار لمتوسط إنتاجية النخلة من التمور على مستوى المحافظات ٣٣,٥ وهو انحراف معياري كبير بالنسبة لمتوسط إنتاجية النخلة البالغ ١١٣,٧ كجم، كما أن معامل الاختلاف لمتوسط إنتاجية النخلة من التمور بلغ ٣٤,١%، مما يدل على عدم التجانس في التوزيع الجغرافي لمتوسط إنتاجية النخلة على مستوى المحافظات.

٥ ـ ١ التوزيع الجغرافي لإنتاج التمر في مصر:.

بلغت جملة إنتاج مصر من التمر ١,٥ مليون طن وبدراسة الجدول (٥) والشكل (٦) تبين التالي:

أ ـ بلغ نصيب الوجه البحري من إنتاج التمور في مصر نحو ٧٥٠ ألف طن، أي بما يوازي ٤٨,٥% من جملة إنتاج التمور في مصر. في المقابل ساهم إقليم مصر الوسطى ما يزيد عن ٣٨٠ ألف طن، أي بما يقرب من ربع إنتاج التمور في مصر، وإقليم مصر العليا بنحو ٢٢٧ ألف طن، بنسبة ١٤,٧% من جملة إنتاج التمور في مصر، وبذلك ساهمت محافظات الوجه البحري والقبلي بنحو ١,٣ مليون طن، أي بنسبة ٨٨% من جملة إنتاج التمور في مصر، في المقابل بلغ نصيب محافظات الصحاري نحو ١٩١ ألف طن، وبنسبة ١٢ % من جملة إنتاج التمور في مصر.

ب ـ اختلف إنتاج التمور في توزيعه الجغرافي من محافظة إلى أخرى، ومردود ذلك إلى اختلاف التوزيع الجغرافى لأعداد النخيل المثمر من جهة، واختلاف متوسط إنتاجية النخلة من جهة أخرى.

تبين من الجدول (٥) أن محافظة الجيزة جاءت في المقدمة بعد أن بلغ إنتاجها من التمور نحو ٢٣٢ ألف طن، بنسبة ١٥%، تليها محافظة البحيرة في الترتيب الثاني بنحو ٢١٩ ألف طن، بنسبة ١٤,٢%، ويرجع ارتفاع إنتاج كل من محافظة الجيزة والبحيرة إلى ارتفاع نصيب كل منها من أعداد النخيل المثمر، حيث بلغ نصيب الجيزة ٣٥% والبحيرة ٢٠,٧% من جملة أعداد النخيل المثمر في مصر، ثم جاءت محافظة الشرقية في الترتيب الثالث بعد أن

بلغ إنتاجها نحو ٢٠٢ ألف فدان، بنسبة ١٣,١%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنتاجية النخلة بمحافظة الشرقية (١٦٦,٣) كجم للنخلة وهو بذلك أعلى متوسط لإنتاجية النخيل على مستوى محافظات مصر، تليها محافظة الوادي الجديد في الترتيب الرابع بعد أن بلغ نصيبها ١١٤ ألف طن، بنسبة ٧,٤٪، ثم جاءت محافظة أسوان في الترتيب الخامس بعد أن ساهمت بنحو ١٠٩ ألف طن، وبنسبة ٧,١ %، ويرجع ارتفاع نصيب محافظة أسوان والوادي الجديد من إنتاج التمور إلى ارتفاع نصيب كل منها من أعداد النخيل المثمر والبالغ نسبتها ٨,٩ % بأسوان، و١٠,٣% للوادى الجديد.

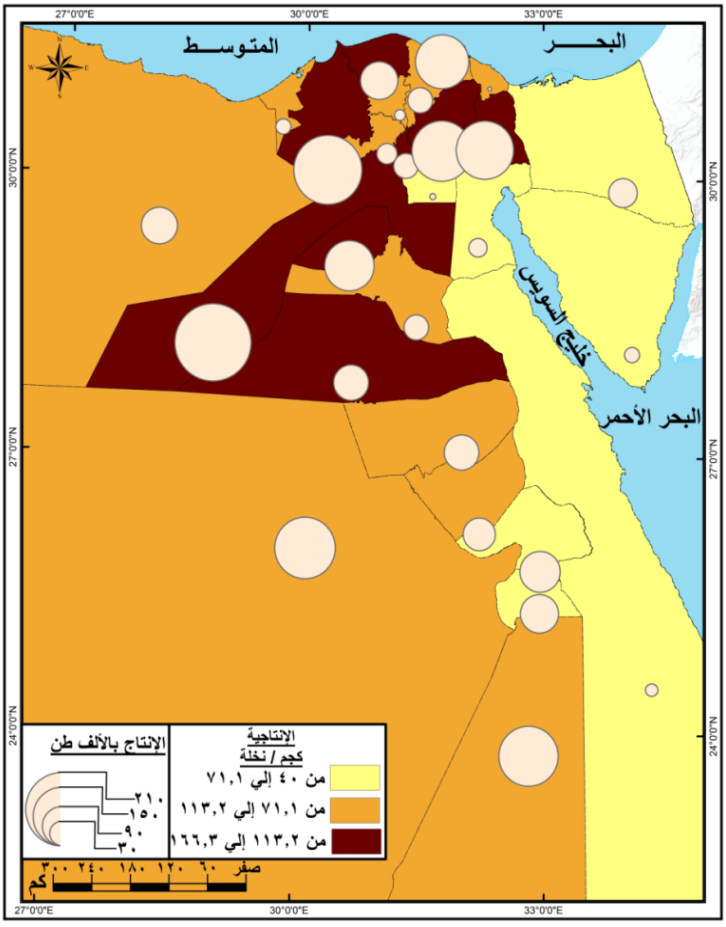

الشكل (٦) التوزيع الجغرافي لمتوسط إنتاجية وإنتاج التمر بالمحافظات

بذلك بلغ إنتاج المحافظات الخمس الأولى المشار إليها ما يزيد عن مليون طن من التمور، أي بما يزيد عن ثلاثة أخماس إنتاج التمور في مصر، مما يبرز الثقل الكبير لهذه المحافظات تبعا لمعيار الإنتاج.

٥ ـ ٢ توزيع الإنتاج على أصناف التمور المزروعة في مصر:

بلغ جملة إنتاج مصر من التمور ما يزيد عن ١,٥ مليون طن موزعة، وقُسمت التمور وفقا لمعيار نسبة الرطوبة إلى ثلاث مجموعات تتضمن كما هو مبين بالجدول (٣) والشكل (٧).

تبين بدراسة الجدول (٣) والشكل (٧) التالي: .

أـ جاءت مجموعة أصناف التمور الرطبة الطازجة **في** المركز الأول بعد أن بلغ إنتاجها، ٦٩٨ مليون طن، لتشارك بنسبة ٤٥,١% من إجمالي إنتاج مصر من التمور، ويلاحظ من دراسة الجدول (٣) أنه على الرغم من أن مجموعة أصناف التمور الطازجة شكلت ٣٨,٥% من جملة مساحة التمور في مصر، إلا أنها شاركت بنسبة ٤٥,١% من جملة إنتاج التمور في مصر ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنتاجية نخيل التمور الطازجة إلى ١٣٤,٧ كجم للنخلة بالمقارنة بالمتوسط العام لإنتاج النخيل في مصر والبالغ ١١٣,٧ كجم.

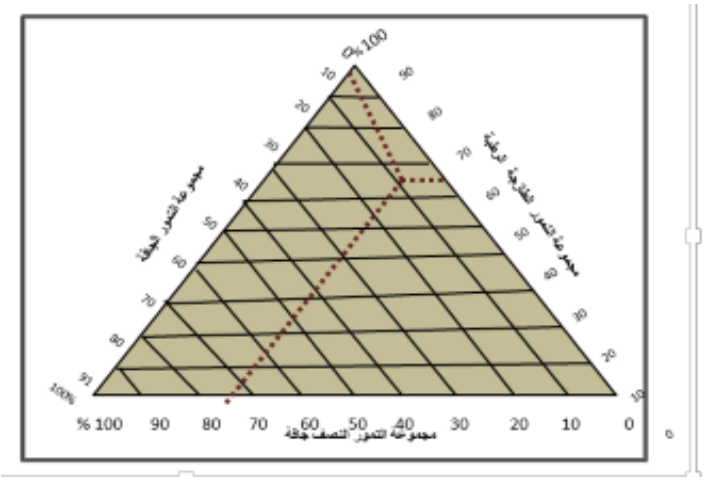

الشكل (٧) التوزيع النسبي لإنتاج التمور المصنفة في مصر ٢٠١٧

ب ـ أتت مجموعة التمور نصف الجافة في الترتيب التانى بعد مجموعة التمور الطازجة من حيث الأهمية النسبية لأصناف التمور المنتجة في مصر بعد أن بلغت جملة إنتاجه نحو ٣٩١ ألف طن ليساهم بما يزيد عن ربع إنتاج مصر من التمور، في المقابل جاءت التمور الجافة في الترتيب الثالث من حيث الأهمية بعد أن بلغ جملة إنتاجها ٢٢ ألف طن، بنسبة ١,٤ % فقط على الرغم من أنها تشكل ٢,٠٧% من جملة مساحة التمور في مصر وحوالي ٢% من جملة أعداد النخيل المثمر، ومردود ذلك إلى نقص الرطوبة بداخلها عند نضجها إلى أقل من ٢٠%، بالإضافة إلى انخفاض وزن النواة بالمقارنة بالأصناف الأخرى من التمور.

جـ ـ سجلت مجموعة التمور غير المصنفة والمتمثلة في صنف المجهل الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لأصناف التمور المنتجة في مصر بعد أن بلغ جملة إنتاجه نحو ٣٩٤ ألف طن ليساهم بما يزيد عن ربع إنتاج مصر من التمور.

وتبين من الجدول (٣) أنه على الرغم من إن صنف المجهل يستحوذ على ما يقرب من ثلث مساحة التمور في مصر إلا أنه ساهم بربع إنتاج التمور في مصر، ومردود ذلك إلى انخفاض متوسط إنتاجية نخيل صنف المجهل إلى ٩٢,٩ كجم للنخلة بالمقارنة لمتوسط إنتاجية النخيل.

ويعتبر صنف سيوى أهم أنواع التمور نصف جافة المنتجة في مصر بعد أن بلغ إنتاجه ٣٥٤ ألف طن من جملة إنتاج التمور في مصر ليشكل بذلك ٩٠,٥% من جملة التمور نصف الجافة، كما جاء في الترتيب الثانى بالمقارنة بجملة إنتاج التمور في مصر بعد صنف مجهل وبنسبة ٢٢,٩% من جملة إنتاج مصر من التمور.

د ـ احتل صنف حياني الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية لإنتاج التمور في مصر بعد أن شارك بنحو ٣٣٥ ألف طن، ليشكل ٢١,٧% من جملة إنتاج مصر من التمور، وفي الترتيب الأول في إنتاج التمور الطازجة

(الرطبة) بعد أن ساهم بنسبة ٤٨% من إنتاج التمور الرطبة في مصر.

هـ ـ حقق صنف زغلول الترتيب الرابع من حيث الأهمية بعد أن ساهم ١٧٠ ألف طن، ليساهم بما يزيد عن عشر إنتاج مصر من التمور، وبنسبة ١٥,٥% من إنتاج مصر من التمور الطازجة، بينما سجل صنف سماني الترتيب الخامس بنسبة٦,٦% من جملة إنتاج مصر من التمور، وبما يقرب من عشر إنتاج مصر من التمور الرطبة، وبذلك ساهمت أصناف المراكز الخمسة الأولى السابق ذكرها بما يزيد عن ١,٣ مليون طن، بنسبة ٨٨% من جملة إنتاج التمور في مصر.

٦ ـ دراسة أهم أصناف التمور المزروعة في مصر

٦ ـ ١ صنف المجهل

يعتبر صنف المجهل بمعيار المساحة أهم أصناف التمور المزروعة في مصر، بعد أن بلغت مساحته ٤٥١ ألف فدان، أي يستحوذ على ما يقرب من خمسي مساحة النخيل في مصر. وبلغ أعداد النخيل المثمر من صنف المجهل في مصر نحو ٤,٢ مليون نخلة، يشكل ما يقرب من ثلث أعداد النخيل المثمر في مصر، ويوضح كل من الجدول (٦) والشكل (٨) التوزيع الجغرافي لمساحة وعدد النخيل المثمر من صنف المجهل ومتوسط إنتاجيته وجملة الإنتاج موزعة على مستوى المحافظات.

وتبين بدراسة الجدول (٦) والشكل (٨) الحقائق التالية:

أ ـ تنتشر زراعة صنف المجهل في معظم محافظات مصر (ثلاث وعشرون محافظة)، ويرجع ذلك إلى الطريقة التي تتم زراعته بها حيث يتم زراعة صنف المجهل بطريقة البذور باعتبارها الأسهل بالمقارنة بطرق الزراعة الأخرى المتمثلة في الزراعة بطرق التكاثر الخضرى، أو الزراعة بطريقة زراعة الأنسجة، ويرجع الفضل لهذه الطريقة إلى انتشار زراعة نخيل الصنف المجهل في معظم محافظات مصر، ومعلوم أن زراعة النخيل بالبذرة متيسر دائما ولا

يتطلب زراعتها لتقنيات معقدة. ويسمى النخيل المزروع من نوى البلح بأسماء مختلفة منها جن في الإمارات وعمان، وغيبانى في العراق، والمجهل في مصر (شريف الشرباصى، ٢٠١٨، ص ٣).

ب ـ تبين بالدراسة التوزيع الجغرافى لأعداد نخيل الصنف المجهل على المستوى الإقليمي تركز زراعة صنف المجهل بإقليم مصر العليا بعد أن بلغ نصيبه ٢,١ مليون نخلة، معنى ذلك أن أكثر من نصف أعداد نخيل الصنف المجهل المزروعة في مصر تتركز زراعتها بإقليم مصر العليا، يليه إقليم مصر الوسطى بنحو ٩٤٦ ألف نخلة بنسبة تقترب من الربع، يليه محافظات الصحاري بنحو ٧٩٣ ألف فدان أي بما يقرب من خمس، في المقابل كان نصيب الوجه البحري منها نحو ٣١٧ ألف نخلة بنسبة ٧% من جملة أعداد نخيل الصنف المجهل المزروعة في مصر، معنى ذلك إقليم مصر الوسطى والعليا كان لهما النصيب الأكبر من النخيل في مصر، بنحو ٣,١ مليون نخلة مثمرة، أي ما يقرب من ثلاثة أرباع نخيل الصنف المجهل في مصر.

الجدول (٦) التوزيع الجغرافي لأعداد الإناث المثمرة نخيل صنف مجهل وإنتاجها بالمحافظات ٢٠١٧

المحافظة	نخيل الإناث المثمرة	كجم/نخلة	الإنتاج / طن	معامل التوطن	المحافظة	نخيل الإناث المثمرة	كجم/نخلة	الإنتاج/ طن	معامل التوطن
القاهرة	0	٠	٠	0	بني سويف	٢١٧١٧٠	٩٠	١٩٥٤٥	2.5
الإسكندرية	١٩٢٨	٣١,٦٤	٦١	0.1	الفيوم	٤٢١٥٠٩	١٢٢,٥	٥١٦٣٥	2
بور سعيد	٠	٠	٠	0	المنيا	٢٨٩٨٨٣	١٥٠	٤٣٤٨٢	3.1
السويس	٤٥٢٣٣	٦٩,٩٩	٣١٦٦	1.5	أسيوط	٤٢٩١٧٥	٩٣,٤١	٤٠٠٨٩	2.8
الإسماعيلية	٤٤٤٥٤	١١٥,٣٨	٥١٢٩	0.2	سوهاج	٤١٠٠٣٣	٩٢,٤	٣٧٨٨٧	3.1
دمياط	١٦٣٠	١٠٠	١٦٣	0.01	قنا	٣٧٣١٧٠	٦١,٥٧	٢٢٩٧٦	3.1
الدقهلية	٨٣١١	٥٨,٧٢	٤٨٨	0.1	الأقصر	١٦٨٩٠٤	٧٠,٢٩	١١٨٧٢	2.7
الشرقية	١٦٤٥	١٥٥,٩٨	٢٥٦٦	0.4	أسوان	٨٠٩٥٤٤	٩٠	٧٢٨٥٩	2.0

	٢٨		٣						
القليوبية	٢٨٨١٢	٩٧,٠١	٢٧٩٥	0.5	البحر الأحمر	١٢٥٢٤٤	٥٠	٦٢٦٢	2.7
كفر الشيخ	١٠٨٩٧	٧٩,٦٥	٨٦٨	0.1	الوادي الجديد	٢٥٣٧٠٥	٩٠	٢٢٨٣٣	0.6
الغربية	٠	٠	٠	0	مرسي مطروح				0
المنوفية	١٢٠٢	٧٨,٢	٩٤	0.02	شمال سيناء	٣٢٠٩٢٨	٦١,٥٧	١٩٧٦٠	3.1
البحيرة	١٠٤٣٩	٩٣,٠٢	٩٧١	0.2	جنوب سيناء	٩٣٢٥٣	٤٠	٣٧٣٠	3.1
الجيزة	١٧٧٠٦	١٥٠	٢٦٥٦	٠,٧	الإجمالي	٤٢٤٧٦٥٨	٩٢,٩٩	٣٩٤٩٨٤	

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الإحصاءات الزراعية، ٢٠١٨.

جـ ـ تبين بدراسة التوزيع الجغرافي لأعداد النخيل المثمر صنف مجهل على مستوى المحافظات، أن محافظة أسوان جاءت في المقدمة بعد أن بلغ أعداد نخيل الصنف المجهل بها ٨٠٩ ألف نخلة، أي بما يقرب من خمس أعداد نخيل الصنف المجهل، تليها محافظة أسيوط في الترتيب الثاني بنحو ٤٢٩ ألف نخلة أي بما يزيد عن العشر، ثم محافظة الفيوم في الترتيب الثالث بنحو ٤٢١ نخلة، أي بما يقرب من خمس أعداد النخيل، يليها محافظة سوهاج في المركز الرابع بنسبة ٩,٧%، ثم جاءت محافظة قنا في المركز الخامس بنسبة ٨,٨%، وبذلك ضمت المحافظات المراكز الخمسة الأولى المشار إليها ما يزيد عن ٢,٤ مليون نخلة مثمرة، لتشكل بما يقرب من ثلاثة أخماس أعداد نخيل الصنف المجهل.

دـ اتضح من الجدول (٦) أنه على الرغم من أن صنف مجهل استحوذ على ما يقرب من خمسي مساحة التمور في مصر، وعلى ٥٤,٧% من جملة أعداد النخيل المثمر في مصر، إلا أن إنتاجه من التمور لم يتجاوز ٣٩٤ ألف طن، بنسبة ٢٥,٥% من إنتاج التمور في مصر، ويرجع ذلك إلى انخفاض إنتاجية النخلة من صنف مجهل إلى ٩٢ كجم للنخلة، بالمقارنة بالمتوسط العام لمتوسط إنتاجية النخلة في مصر البالغ ١١٣,٧٦ كجم.

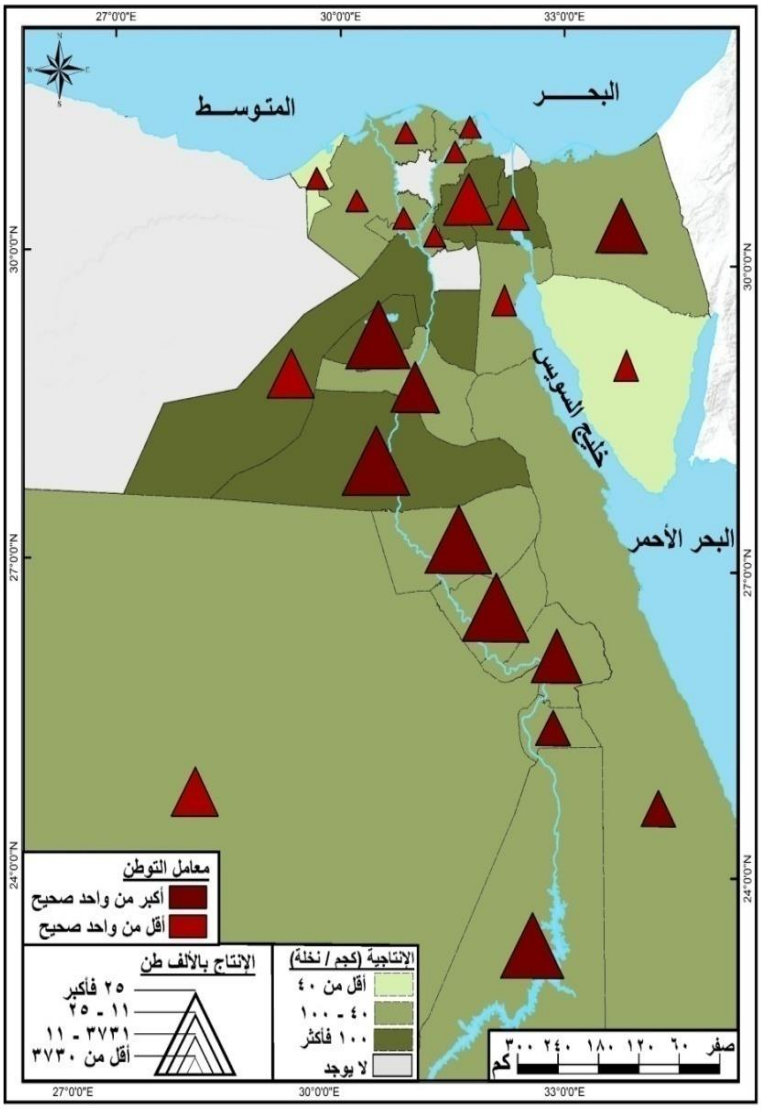

الشكل (٨) التوزيع الجغرافي لأعداد نخيل الصنف المجهل وإنتاجها بالمحافظات

هـ - تبين بدراسة التوزيع الجغرافي لإنتاج تمور الصنف المجهل أن محافظة أسوان جاءت في المقدمة بعد أن بلغ إنتاجها من التمر نحو ٧٢ ألف طن، بنسبة ١٨,٤%، كما تبين أنه على الرغم من أن محافظة الفيوم جاءت

في الترتيب الثالث من حيث أعداد نخيل الصنف المجهل، إلا أنها احتلت المركز الثاني من حيث الإنتاج بعد أن بلغ ٥١ ألف طن، بنسبة ١٣,١%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسطة إنتاجيته النخلة بها إلى ١٢٢,٥ كجم / للنخلة وهي بذلك تزيد عن المتوسط العام لإنتاجية النخلة من الصنف المجهل البالغ ٩٢,٩كجم/ للنخلة، وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة المنيا التي جاءت في الترتيب الثالث على الرغم من أن ترتيبها كان السادس من حيث أعداد نخيل الصنف المجهل ومردود ذلك إلى ارتفاع متوسط إنتاجية النخل بها إلى ١٥٥ كجم، تليها محافظة أسيوط في الترتيب الرابع بعد أن بلغ نصيبها ٤٠ ألف طن، أي بما يزيد عن العشر، ثم جاءت محافظة سوهاج في الترتيب الخامس بعد أن ساهمت بنحو ٣٧ ألف طن، وبنسبة ٩,٦%، وبذلك ضمت المحافظات المراكز الخمس الأولى في الإنتاج ٢٤٥ ألف طن لتشكل ما يقرب من ثلثي إنتاج تمور الصنف المجهل.

وأوضحت الدراسات أن الصنف المجهل من التمور غير الجيدة وغير المتجانسة وغير المتشابهة في النوعية، وهو من الأصناف رديئة الصفات الثمرية. ويرجع ذلك إلى الطريقة المتبعة في زراعته وهي طريقة البذر، ومعروف أن الثمار الناتجة من النخيل البذرى أقل جودة في صفاتها، بالمقارنة بالأصناف المعروفة والتي أكثرت خضريًّا (بالفسائل)، وغالبًا تتأخر الأشجار البذرية في وصولها إلى مرحلة الإزهار والإثمار مقارنة بالنخيل المتكاثر بواسطة الفسائل، كما أن ثمار الأصناف البذرية تباع بأسعار منخفضة جدًّا مقارنة بأسعار ثمار الأصناف المعروفة، وبالرغم من عيوب الصنف المجهل إلا أنه أكثر أصناف التمور انتشارًا في زراعته، لمقاومتها لأمراض معينة مثل مرض البيوض أو لزيادة تحملها لملوحة ماء التربة أو الري مقارنة بالأصناف الأخرى (مركز البحوث الزراعية، ٢٠٠٤، ص ٧).

٦ ـ ٢ صنف سيوى

يعتبر صنف سيوى من أهم أصناف التمور نصف الجافة المزروعة في

مصر ويطلق علية مسمى (الصعيدي)، ويعتبر التمر السيوى بمعيار المساحة أهم أصناف التمور نصف الجافة المزروعة في مصر، بعد أن بلغت مساحته ٢٩ ألف فدان، بنسبة ٩٩,٨% من جملة مساحة نخيل التمور نصف الجافة، وما يقرب من ربع مساحة النخيل في مصر.

يوضح كل من الجدول (٧) والشكل (٩) التوزيع الجغرافي لمساحة وأعداد النخيل صنف سيوى ومتوسط الإنتاجية وجملة الإنتاج موزعة على مستوى المحافظات.

تبين بدراسة الجدول (٧)، والشكل (٩) الحقائق التالية:

أ ـ بلغت جملة أعداد النخيل المثمر صنف سيوى في مصر نحو ٣,٢ مليون نخلة شكلت ٩٣,٦% من جملة أعداد النخيل المثمر نصف الجاف في مصر، وما يقرب من ربع جملة أعداد النخيل المثمر في مصر.

ب ـ تبين بدراسة التوزيع الجغرافي لأعداد النخيل المثمر صنف سيوى على مستوى الأقاليم تركز معظم أعداد النخيل المثمر صنف سيوى بإقليم مصر الوسطى بعد أن بلغ نصيبه ١,٦ مليون نخلة، معنى ذلك أن أكثر من نصف أعداد النخيل المثمر صنف سيوى المزروعة في مصر تتركز زراعتها بإقليم مصر الوسطى، يليه محافظات الصحاري بنحو ١,٥ مليون نخلة بنسبة ٤٨%، يليه إقليم مصر العليا بنحو ١٢ ألف فدان بنسبة ٠,٤%، في المقابل كان نصيب الوجه البحري منها نحو ٤ آلاف نخلة بنسبة ٠,١% فقط من جملة أعداد النخيل المثمر صنف سيوى المزروعة في مصر، معنى ذلك إقليم مصر الوسطى ومحافظات الصحاري كان لهما النصيب الأكبر من أعداد نخيل المثمرة صنف سيوى المزروعة في مصر، بعد أن ضم ٣,٢ مليون نخلة مثمرة، بنسبة ٩٩,٥% من جملة أعداده.

الجدول (٧) التوزيع الجغرافي لأعداد النخيل المثمر صنف سيوى وكثافتها ومتوسط وكمية الإنتاج بالمحافظات عام ٢٠١٧

المحافظة	عدد النخيل المثمر	كجم/نخلة	الإنتاج/ طن	معامل التوطن	المحافظة	نخيل الإناث المثمرة	كجم/نخلة	الإنتاج بالطن	معامل التوطن
القاهرة	٩٧٥	٦٦,٦٧	٦٥	0.08	بني سويف	٣٠٤٠٦	٨٥,٠٢	٢٥٨٥	0.4
الإسكندرية	٠	٠	٠	0	الفيوم	١١٣٩٤٣	١٣١,٦	١٤٩٩٥	0.5
بور سعيد	٠	٠	٠	0	المنيا	٠	٠	٠	0
السويس	٢٤	٨٣,٣٣	٢	0.001	أسيوط	١٢٣٤٠	٩٠,٠٣	١١١١	0.1
الإسماعيلية	٢٧٥٨	١٠٥,١١	٤١٤	0.01	سوهاج	٠	٠	٠	0
دمياط	٠	٠	٠	0	قنا	٠	٠	٠	0
الدقهلية	٠	٠	٠	0	الأقصر	٦٣٠	٧٤,٦	٤٧	0.01
الشرقية	350	105.71	37	0.001	أسوان	٠	٠	٠	0
القليوبية	٠	٠	٠	0	البحر الأحمر	٢٦٥٠	٥٠,١٩	١٣٣	0.06
كفر الشيخ	٠	٠	٠	0	الوادي الجديد	١٠٧٠٧٧٢	٨٠,٠٠	٨٥٦٦٢	2.3
الغربية	٠	٠	٠	0	مرسي مطروح	٥١٣٨٧٧	٩٠	٤٦٢٤٩	3.1
المنوفية	١٥٩	٨٨,٠٥	١٤	0.003	شمال سيناء	٠	٠	٠	0
البحيرة	١٥	٦٦,٦٧	١	0.004	جنوب سيناء	٠	٠	٠	0
الجيزة	١٥٤٨٦٠٢	١٣١	٢٠٢٨٦٧	٢,٦	الإجمالي	٣٢٩٧٥٠١	١٠٧,٤١	٣٥٤١٨٢	

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الإحصاءات الزراعية الزراعي، ٢٠١٨.

جـ ـ بلغ دليل انتشار صنف سيوى ٣٠% فقط، حيث اتضح بدراسة التوزيع الجغرافي لأعداد نخيل صنف سيوى على مستوى المحافظات تركز زراعته في ١٣ محافظة، منها أربع محافظات فقط بلغ نسبة أعداد النخيل المثمر صنف سيوى بها ١% فأكثر، استحوذت على ٣,٢ مليون نخلة شكلت ٩٨% من جملة أعداد النخيل المثمر صنف سيوى المزروعة في مصر.

د ـ يلاحظ من دراسة الجدول (٧) تفاوت أعداد النخيل المثمر صنف سيوى من محافظة إلى أخرى، وجاءت محافظة الجيزة في المقدمة بعد أن بلغ أعدادها بها ١,٥ مليون نخلة، بنسبة ٤٧%، تليها محافظة الوادي الجديد بما يزيد عن مليون نخلة بما يقرب من ثلث أعداد النخيل المثمر صنف سيوى، تليها محافظة مرسي مطروح في الترتيب الثالث بنحو ٥١٣ ألف نخلة، بنسبة ١٦%، ثم محافظة الفيوم في المركز الرابع بنحو ١١٣ ألف نخلة، بنسبة ٣,٥%، ثم جاءت محافظة أسيوط في المركز الخامس بنحو

١٢ ألف نخلة بنسبة ٠,٤%، وبذلك ساهمت المحافظات المراكز الخمسة الأولى المشار إليها بما يزيد عن ٣,٢ مليون نخلة مثمرة صنف سيوى، لتشكل بذلك ٩٩,٥% من جملة أعداد النخيل المثمرة صنف سيوى.

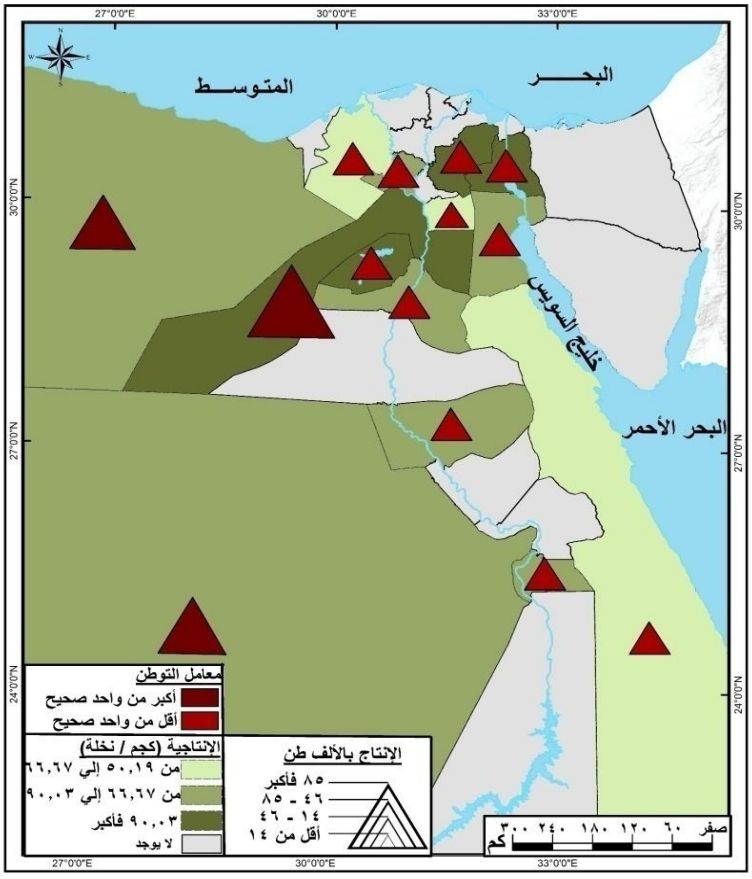

الشكل (٩) التوزيع الجغرافي لأعداد الإناث المثمرة نخيل صنف سيوى وإنتاجها بالمحافظات ٢٠١٧

هـ - بلغ جملة إنتاج التمر السيوى نحو ٣٩١ ألف طن في مصر، بنسبة ٩٠,٥ % من جملة إنتاج التمر نصف الجاف في مصر، وما يقرب من ربع جملة إنتاج التمور في مصر، بمتوسط إنتاجية ١٠٧ كجم للنخلة، وقد يصل إلى أكثر من ١٥٠ كجم في الأشجار المعتنى بها، وقد سجلت

محافظة الفيوم والجيزة أعلى إنتاجية ١٣١ كجم للنخلة صنف سيوى، في المقابل سجلت محافظة البحر الأحمر أقل إنتاجية ٥٠ كجم للنخلة.

أوضحت الدراسات تميز ثمرة التمر السيوى بكبير حجمها ولونها الأصفر عند اكتمال النمو، ويمكن أن تستهلك في هذا الطور، وبعد أن تجف الثمرة قليلا يتحول لونها إلى البني الداكن عند النضج والصنف المنزرع في الواحات يمتاز عن المنزرع بالوادي بأنه يجفف على النخلة وذلك لملائمة الطقس هناك، ومن مميزاتها إمكانية تخزين وحفظ ثمارها لعدة شهور بعد جمعها وهي أصناف لا تؤكل ثمارها على حالتها بل تجفف أو تصنع فهي تعتبر من أجود أصناف التمور الصالحة للتصنيع والتعبئة كعجوة. ويعتبر التمر السيوى من هم الأصناف التصديرية ويزداد الطلب عليه عامًا بعد عام (مركز البحوث الزراعية، ٢٠٠٤، ٣٠).

وتتصدر محافظة الجيزة قائمة المحافظات المنتجة للتمر السيوى بعد أن بلغ إنتاجها نحو ٢٠٢ ألف طن، بنسبة ٥٧,٣٪، يليها محافظة الوادي الجديد بعد أن بلغ إنتاجها ٨٥ ألف طن، أي ما يقرب من ربع إنتاج التمر السيوى في مصر، يليها محافظة مرسي مطروح في الترتيب الثالث بنحو ٤٦ ألف طن، بنسبة ١٣,١%، ثم جاءت محافظة الفيوم في الترتيب الرابع بعد أن ساهمت بنحو ١٤ ألف طن، وبنسبة ٤,٢%، ثم محافظة بني سويف في الترتيب الخامس بنحو ٢,٥ ألف طن بنسبة ٠,٧%، وبذلك ضمت المحافظات المراكز الخمسة الأولى في الإنتاج نحو ٣٥٢ ألف طن بنسبة ٩٩,٥% من جملة إنتاج مصر من التمر السيوى.

إقليم زراعة النخيل في مصر

أمكن بتحليل كل من الجدول (٣)، و(٤)، و(٥) تحديد إقليم زراعة النخيل في مصر كإقليم جغرافي اعتمادا على ثلاثة متغيرات هي:

١ـ معيار المساحة: حيث اعتبرت المحافظات التي تبلغ مساحة النخيل المثمر المنزرعة بها أكثر من ١٠% من الزمام المنزرع للمحافظة ضمن إقليم زراعة النخيل، وبتطبيق معيار مساحة يتبين أن هذا المعيار تحقق في أربع محافظات هي محافظة البحيرة، ومحافظة الجيزة، ومحافظة أسوان، ومحافظة الوادي الجديد وبلغت مساحة النخيل المثمر بمحافظات إقليم زراعة النخيل طبقا لمعيار المساحة نحو ٨٦ ألف فدان، بنسبة ٧٣% من جملة مساحة النخيل المثمر في مصر، ضم إقليم زراعة النخيل في مصر طبقا لمعيار المساحة نحو ٦ مليون نخلة بنسبة ٤٥% من جملة أعداد النخيل المثمر في مصر، الأمر الذي انعكس على ارتفاع نسبة ما ساهمت به محافظات الإقليم إلى ٤٣% من جملة إنتاج مصر من التمور.

٢ـ معيار متوسطة إنتاجية النخلة: حيث اعتبرت المحافظات التي يزيد متوسط إنتاجية النخلة بها عن المتوسط العام لإنتاجية النخلة في مصر البالغ ١١٣,٧ كجم / نخلة، ضمن إقليم زراعة النخيل، ويتبين بتطبيق معيار متوسط إنتاجية النخلة أن هذا المعيار تحقق في تسع محافظات هي محافظات الإسماعيلية، ودمياط، والشرقية، والقليوبية، وكفر الشيخ، والبحيرة، من محافظات الوجه البحري، وكل من محافظة الجيزة، والفيوم، والمنيا، من محافظات الوجه القبلي، وبلغت مساحة النخيل المثمر بمحافظات إقليم زراعة النخيل طبقا لمعيار متوسط إنتاجية النخلة أكثر من ٥٠ ألف فدان، بنسبة ٤٣% من جملة مساحة النخيل المثمر في مصر، وضم إقليم زراعة النخيل في مصر طبقا لمعيار متوسط إنتاجية النخلة نحو ٧,٥ مليون نخلة بنسبة ٥٦% من جملة أعداد النخيل المثمر في مصر، الأمر الذي انعكس على ارتفاع ما ساهمت به محافظات الإقليم من الإنتاج، والبالغ أكثر من مليون طن، ليشكل أكثر من ثلثي إنتاج مصر من التمور.

٣ـ معيار معامل الأهمية النسبية لإنتاج التمور: حيث اعتبرت المحافظات التي يزيد بها معامل الأهمية النسبية (معامل التوطن معامل

الأهمية النسبية عن الواحد صحيح) ضمن إقليم زراعة، وبتطبيق معامل الأهمية النسبية تبين أن إقليم زراعة التمور في مصر يتألف من أربع عشرة محافظة، تتمثل في محافظة بور سعيد، ودمياط، والشرقية، وكفر الشيخ، والبحيرة من محافظات الوجه البحري، وكل محافظات مصر الوسطى ومصر العليا ما عدا محافظة أسيوط، وكل محافظات الصحاري ما عدا محافظة البحر الأحمر ومحافظة شمال سيناء، ويضم إقليم زراعة النخيل طبقا لمعيار معامل الأهمية النسبية لإنتاج التمور أكثر من ٨٤ ألف فدان من التمور، بنسبة ٧١% من جملة مساحة النخيل المثمر في مصر، كما استحوذ على ٩,٥ مليون نخلة شكلت ٧١% من جملة أعداد النخيل المثمر في مصر، الأمر الذي انعكس على ارتفاع ما ساهمت به محافظات الإقليم من الإنتاج، والبالغ أكثر من مليون طن، ليشكل ٦٩% من إنتاج مصر من التمور.

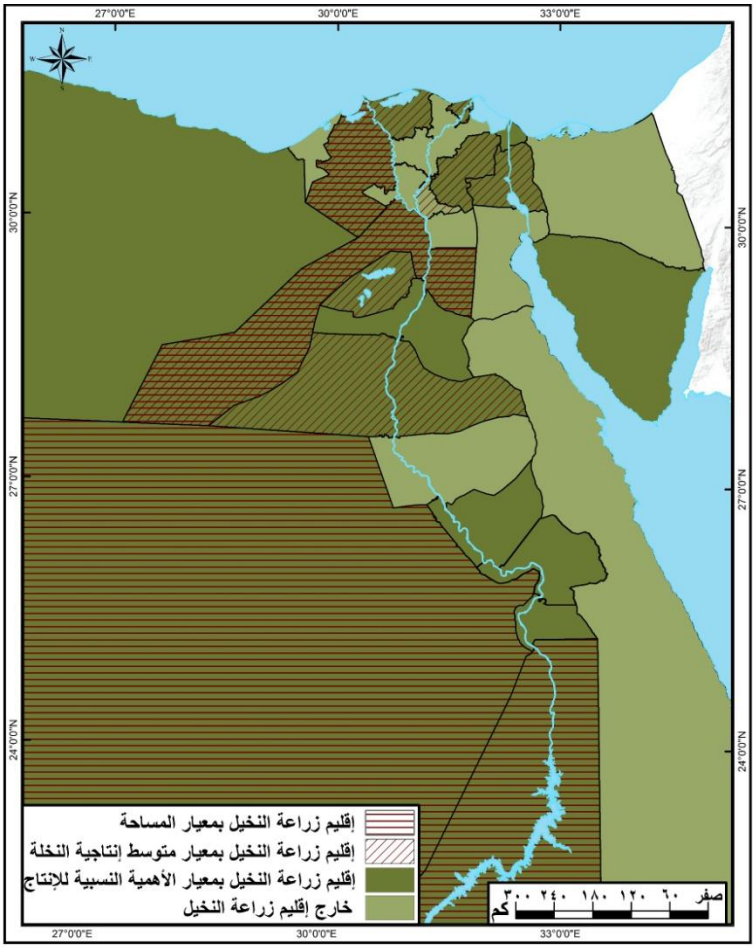

الشكل (١٠) إقليم زراعة النخيل في مصر عام ٢٠١٧

ثانيا: صادرات مصر من التمور

١ ـ تطور واردات العالم من التمور:

تعد التمور من المحاصيل الزراعية غير التقليدية التي يمكن الاستفادة منها سواء في الاستهلاك المحلى أو التصدير، وتعد التجارة الخارجية لسلعة ما صادرات وواردات مرآة صادقة تعكس الصورة الحقيقية لموقف الطلب الداخلي والخارجي على هذه السلعة، وقد احتل موضوع التصدير مكانة متميزة على خريطة الأولويات الاقتصادية لتحقيق برامج التنمية في كثير من دول العالم

المتقدمة والنامية على السواء، وتعتبر التمور سلعة تصديرية ذات مستقبل كبير لمعظم دول العالم حيث تسوق التمور في (٨٥) دولة غير منتجة له، وتؤدى التمور دورًا كبيرًا في اقتصاديات بعض الدول المنتجة لها حيث تشكل أحد مصادر الدخل القومى بها مثل السعودية، والإمارات، وإيران، والجدول (٨) يوضح قيمة وكمية واردات العالم من التمور في الفترة من (٢٠٠١- ٢٠١٧).

جدول (٨) تطور واردات العالم من التمور بالفترة (٢٠٠١- ٢٠١٧)

السنوات	الكمية (ألف طن)	%	القيمة (ألف دولار)	%
٢٠٠١	٥٤٣,٣	١٠٠	٢٦٢٨١٢	١٠٠
٢٠٠٢	٥٤٤,٤	١٠٠,٢	٢٨٨٦١٧	١١٠
٢٠٠٣	٥٨٩,٦	١٠٩	٣٤٨٦٣٦	١٣٣
٢٠٠٤	٥٧٢,٥	١٠٥	٣٥٨٤٧٨	١٣٦
٢٠٠٥	٩٠٥,٤	١٦٧	٤٥١٤٩٢	١٧٢
٢٠٠٦	٦٧١,٢	١٢٤	٤٨٦٤٣٣	١٨٥
٢٠٠٧	٨٨٥	١٦٣	٦٠٢٨٧٦	٢٢٩
٢٠٠٨	٨٨٢	١٦٢	٦٨٩٥٨٨	٢٦٢
٢٠٠٩	٦٨١,٦	١٢٥	٦٣٩٣٩٨	٢٤٣
٢٠١٠	٧٣٦,٨	١٣٦	٦٧٢٠١٣	٢٥٦
٢٠١١	٧٥٦,٦	١٣٩	٨٣٤١١١	٣١٧
٢٠١٢	٦٩٠	١٢٧	٧٨٤١١٥	٢٩٨
٢٠١٣	٨٧٣,١	١٦١	٩٣٠٥٢٩	٣٥٤
٢٠١٤	٨١٨,٥	١٥١	١٠٤١١٧٥	٣٩٦
٢٠١٥	٨٨٨,٢	١٦٣	١١٥٤٦٦٠	٤٣٩
٢٠١٦	٩٠١,٣	١٦٦	١١٧١٣٠٠	٤٤٦
٢٠١٧	٨٩٤,٧	١٦٥	١١٦٣١١٠	٤٤٣
المتوسط	٧٥٥	١٣٩	٦٩٨٧٨٥	٢٦٦

المصدر: شبكة المعلومات الدولية الإنترنت **www.trademap.com**

تبين بدراسة الجدول (٨) والشكل (١١) ما يلي:

زيادة الكميات الواردة من التمور في العالم خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠١٧، حيث زادت من ٥٤٣,٣ ألف طن عام ٢٠٠١، إلى ٨٩٤,٧ ألف طن عام ٢٠١٧ محققة زيادة قدرها حوالي ٣٥١ ألف طن، بمعدل زيادة بلغت نسبته ٦٧,٤%، وبمعدل زيادة سنوية تقدر بنحو ٢٠,٦ ألف طن سنويا في تلك الفترة. كما زادت قيم واردات العالم من التمور من حوالي ٢٦٢,٨ مليون دولار عام ٢٠٠١، إلى حوالي ١١٦٣ مليون دولار عام ٢٠١٧ بزيادة قدرت بحوالي ٩٠١ مليون دولار، وبنسبة زيادة بلغت حوالي ٣٤٢%،، بمعدل زيادة سنوية قدرها ٥٣ مليون دولار سنويا في تلك الفترة.

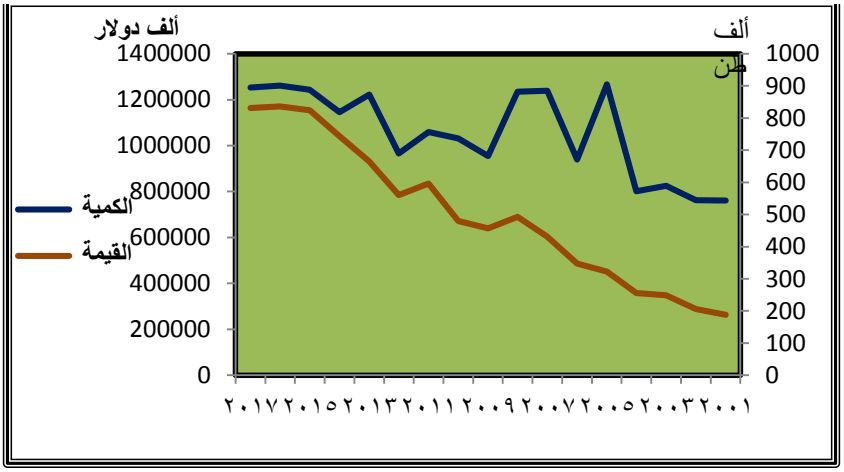

الشكل (١١) تطور واردات العالم من التمور بالفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٧

٢ ـ سوق التمور العالمي

تراوحت نسبة مساهمة الصادرات المصرية إلى جملة قيمة صادرات العالم من التمور خلال الفترة من ٢٠٠١- ٢٠١٧، بين ٠,١١% عام ٢٠٠١، إلى ٣,٢ % عام ٢٠١٧.

وتبين بدراسة سوق التمور العالمي كما هو مبين بالجدول (٩) والشكل (١٢) أن حجم الواردات العالمية من التمور بلغت ٨٩٤,٧ ألف طن لعام

٢٠١٧، بقيمة ١١٦٣ مليون دولار أمريكي، بمعدل زيادة سنوى قيمته ٩% للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧.

تعد الهند أكبر دول العالم المستوردة للتمور لعام ٢٠١٧ بقيمة ٢٠٤ ملايين دولار أمريكي بنسبة ٢٣% من إجمالي قيمة حجم الواردات العالمية من التمور، يليها المغرب بنسبة١١ %، ثم فرنسا بنسبة ٨%، يليها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦% لكل منها، ثم جاءت ماليزيا في الترتيب السابع بنسبة ٥%، يليها كندا والإمارات وتركيا بنسبة ٤% لكل منها، وبذلك كان نصيب الدول العشر الأولى السابقة الذكر ٦٨١ مليون دولار أمريكي، وبنسبة ٧٦% من إجمالي قيمة الواردات العالمية من التمور.

جدول (٩) قيمة الواردات العالمية من التمور لعام ٢٠١٧

الدولة	القيمة مليون دولار	%
الهند	**204.781**	**23**
المغرب	**97.417**	**11**
فرنسا	**70.576**	**8**
بريطانيا	**53**	**6**
الولايات المتحدة الأمريكية	**53.682**	**6**
ألمانيا	**53.682**	**6**
ماليزيا	**43.735**	**5**
كندا	**34.788**	**4**
الإمارات	**34.788**	**4**
تركيا	**34.7**	**4**
أخرى	**213.6**	**24**
الإجمالي	**894.749**	**100**

المصدر: . وزارة التجارة والصناعة، المجلس التصديري للصناعات الغذائية، الصادرات المصرية من التمور وحجم السوق العالمية، ٢٠١٨.

وتبين بدراسة الجدول (٩) ودراسة منظمة F.A.o أن الدول ذات الغالبية الكبيرة من سكانها من المسلمين في جنوب شرق آسيا والمتمثلة في الهند وإندونيسيا وماليزيا والصين تستهلك حوالي ٧٤% من كمية التمور المعروضة في السوق العالمية، في المقابل الدول غير المسلمة في الإقليم مثل اليابان والفلبين وتايلاند تستهلك كمية قليلة من التمور المعروضة في السوق العالمية، فيما يتعلق بأمريكا الشمالية الولايات المتحدة الأمريكية وكندا يعيش بها أكثر من أربعة ملايين مسلم من أصول عربية يستهلكون تمورًا بحوالي ٨٨ مليون دولار أمريكي، أي بما بما يقرب من عشر قيمة حجم الواردات العالمية من التمور، ومعظمها من التمور المنتجة في كاليفورنيا (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٨).

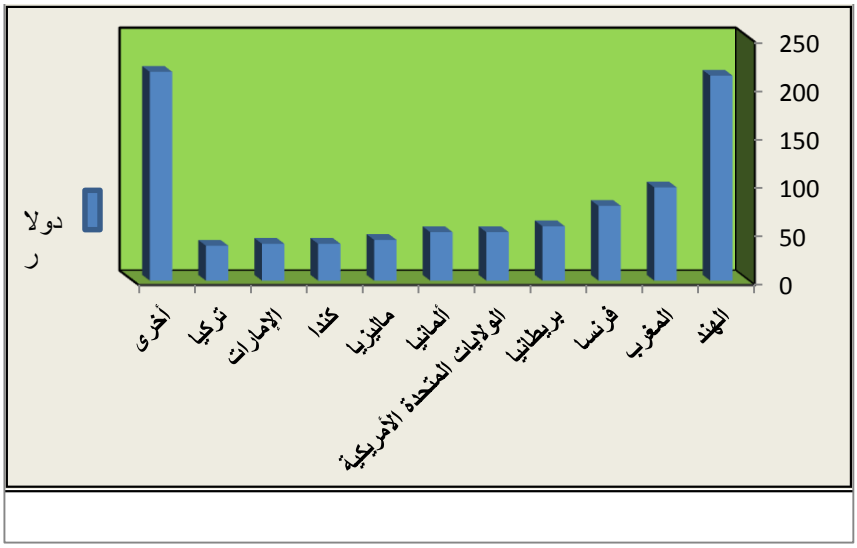

الشكل (١٢) قيمة الواردات لأهم الدول المستوردة للتمور في العالم عام ٢٠١٧

وبلغ إجمالي قيمة واردات دول أوربا الغربية المتمثلة في ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا من التمور، نحو ١٨٣ مليون دولار أمريكي؛ أي تستهلك ما يزيد عن خمسي قيمة حجم الواردات العالمية من التمور، حيث يتواجد بها نسبة كبيرة

من السكان المهاجرين من أصول عربية وغير عربية ومعظمهم من دول منتجة للتمور الأمر الذي يزيد من استهلاك التمور بهذه الدول.

٣ ـ تطور الصادرات المصرية من التمور للعالم:

تبين من دراسة الجدول (١٠)، والشكل (١٣) الحقائق التالية:

أ ـ زيادة كميات الصادرات المصرية من التمور للعالم خلال الفترة (٢٠٠١: ٢٠١٧) من حوالي ١,٢ ألف طن عام ٢٠٠١، إلى حوالي ٢٩,٤ ألف طن عام ٢٠١٧ بزيادة قدرت بحوالي ٢٨,٢ ألف طن بنسبة ٢٣٥٠%، بمعدل زيادة سنوية يقدر بنحو ١,٥ ألف طن سنويا خلال تلك الفترة.

جدول رقم (١٠) تطور الصادرات المصرية من التمور للعالم خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)

السنوات	الكمية بالألف طن	%	القيمة بالألف دولار	%
٢٠٠١	١,٢	100	٢٨٧	100
٢٠٠٢	٤,٥	375	٢١١٥	737
٢٠٠٣	١,٨	150	٦٣٣	221
٢٠٠٤	٢,٤	200	١٢٠٥	420
٢٠٠٥	٤,١	342	٢٤٦٤	859
٢٠٠٦	٤,٥	375	٢٦٥٥	925
٢٠٠٧	٤,٧	392	٣٠٠٩	1048
٢٠٠٨	٨,٣	692	٧٢٠٥	2510
٢٠٠٩	١٤,٧	1225	١٧٥٣٥	6110
٢٠١٠	٢٠,٦	1717	٢٢٧٦٤	7932
٢٠١١	٢٣,٨	1983	٢٨٢١١	9830
٢٠١٢	١١,٣	942	٢٨٧١٦	10006
٢٠١٣	٢٤,٦	2050	٣٣٤٠٢	11638
٢٠١٤	٣٩,٣	3275	٤٧٣١٩	16487
٢٠١٥	٢٦,٤	2200	٣٣٦٠٠	11707
٢٠١٦	٣١,٢	2600	٣٧٥٦٤	13089
٢٠١٧	٢٩,٤	2350	٢٤٩١٦	8682
المتوسط	١٤,٦	١٢٣٩	١٥٨٢٥	٦٠١٨

المصدر: شبكة المعلومات الدولية الإنترنت **www.trademap.com**

ب ـ تميزت الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ بزيادة كمية التمور المصدرة للخارج زيادة تدريجية بطيئة، زادت خلالها من ١,٢ ألف طن عام ٢٠٠١ إلى ٤,٧ ألف طن عام ٢٠٠٧ بمعدل زيادة سنوية قدرها ٥,٨ ألف طن في تلك الفترة، في المقابل تميزت الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧ بحدوث طفرة في زيادة كمية الصادرات المصرية من ٨,٣ ألف طن إلى ٢٩,٤ ألف طن، محققة زيادة سنوية بلغ متوسطها ١,٧ ألف طن في تلك الفترة.

لوحظ من دراسة الجدول (١٠) والشكل (١٣) أن كمية الصادرات المصرية من التمور أخذت في الزيادة في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١ ثم انخفضت عام ٢٠١٢ بنسبة ٥٣% عما كانت عليه عام ٢٠١١، ومردود ذلك إلى تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٢ وما واكبها من ظروف سياسية انعكست بالسلب على كمية التمور المصرية المصدرة للخارج، ثم بدأت كمية صادرات مصر من التمور تزيد في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، محققة معدل زيادة قدرها ٢٠%.

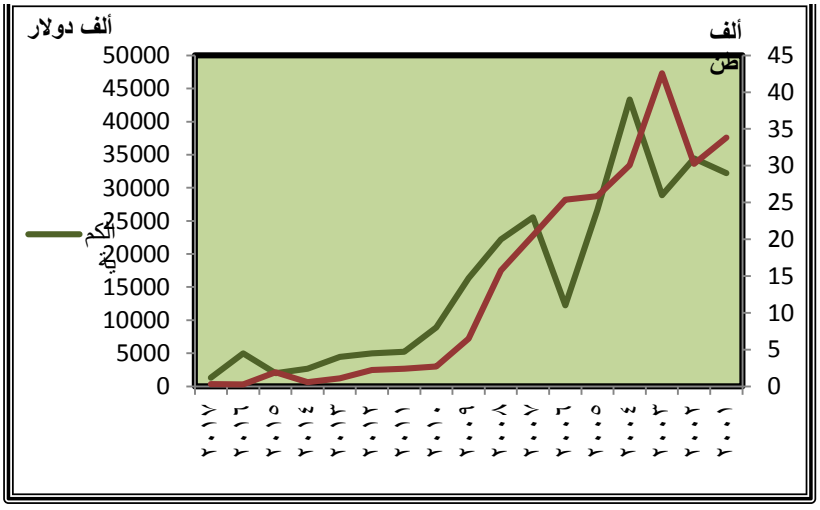

الشكل (١٣) تطور الصادرات المصرية من التمور للعالم خلال الفترة (٢٠٠١– ٢٠١٧)

جـ ـ تبين من دراسة الجدول (١٠) زيادة قيمة صادرات مصر للعالم من التمور من حوالي ٢٨٧ ألف دولار عام ٢٠٠١، إلى ٣٤٩١٦ ألف دولار عام ٢٠١٧ بزيادة قدرت بحوالي ٣٤٦٢٩ آلف دولار، بنسبة ٨٧٨١% بمعدل زيادة سنوية يقدر بنحو 2037 ألف دولار في السنة في تلك الفترة.

د ـ أوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن مصر ساهمت بنسبة تراوحت بين ٢٨,٦% إلى ٢٦% من جملة الإنتاج العالمي من التمور بالفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٧، إلا أن نسبة مساهمة الصادرات المصرية إلى جملة كمية صادرات العالم من التمور خلال تلك الفترة لم يتجاوز ٤,٨% عام ٢٠١٤، معنى ذلك أن نسبة مساهمة مصر من الصادرات العالمية من التمور لا تتناسب مع حجم إنتاج مصر من التمور؛ حيث احتلت مصر الترتيب الأول عالميا في إنتاج التمور.

٤- التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من التمور

تشير الإحصاءات أن مصر تحتل المركز الأول عالميا في إنتاج التمور حيث ساهمت بنسبة ١٧,٧% من الإنتاج العالمي للتمور، والأولى إنتاجا على مستوى الوطن العربى بنسبة ٢٣%، إلا أنه ما زال تصدير التمور لا يتناسب مع حجم الإنتاج العالي من التمور، وتهدف دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات التمور المصرية إلى التعرف على توزيع التمور المصرية على الأسواق الخارجية من حيث الكمية والقيمة وسعر التصدير، وأهميتها النسبية ومن ثم الاستفادة من الموقف التنافسي للتمور المصرية، ويوضح كل من الجدول (١١) والشكل (١٤) التوزيع الجغرافي لأهم أسواق صادرات مصر من التمور.

جدول رقم (١١) التوزيع الجغرافي لأهم أسواق صادرات مصر من التمور عام ٢٠١٧

الدولة	ألف طن	%	مليون دولار	%
المغرب	12.2	39.1	15.3	40.9
إندونسيا	9.0	28.9	10.1	27
ماليزيا	6.5	20.8	7.1	18.8
بنخلاديش	0.6	1.9	1.5	3.9
تايلاند	0.3	1.0	0.5	1.6
ألمانيا	0.6	1.9	0.6	1.7
قبرص	0.2	0.6	0.2	0.5
جنوب أفريقيا	0.3	1	0.4	1.1
فيتنام	0.7	2.2	0.9	2.4
أخرى	0.8	2.6	0.8	2.1
الإجمالى	31.2	100	37.5	100

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية،، مرجع رقم ١-٦ -، إصدار ٢٠١٨.

تبين بدراسة كل من الجدول (١١)، والشكل (١٣) الحقائق التالية:

أ ـ يعتبر السوق المغربية أهم أسواق التمور المصرية بين دول العالم بعد أن بلغت كمية التمور المصرية المصدرة بها حوالي ١٢,٢ ألف طن، أي بما يقرب من خمسي إجمالي كمية التمور المصرية المصدرة لأسواق العالم، بقيمة تصديرية بلغت نحو ١٥,٣ مليون دولار، أي بما يزيد عن خمسي القيمة التصديرية للتمور المصرية لأسواق العالم، ثم جاءت أسواق إندونيسيا وماليزيا في الترتيب الثاني والثالث بنحو ٩ ألف طن، و٦,٥ ألف طن لكل منها على الترتيب، وبنسبة ٢٨,٩%، و٢٠,٩% من إجمالي الكميات المُصدَّرة من التمور المصرية لأسواق العالم لكل منها على الترتيب، وبالنسبة للقيمة التصديرية فقد بلغت حوالي ١٠,١ مليون دولار، و٧,١ مليون دولار لصادرات

التمور لإندونيسيا، وماليزيا على التوالي شكلت حوالي ٢٧%، و١٨,٨% من إجمالي القيمة التصديرية لأسواق العالم على الترتيب.

ونستنتج من ذلك أن أسواق المغرب وإندونيسيا وماليزيا من أهم أسواق التمور المصرية، حيث صدرت مصر لتلك الأسواق مجتمعة نحو ٢٧,٧ ألف طن من التمور، بنسبة ٨٨,٨% من الكميات المصدرة من التمور المصرية المصدرة للعالم.

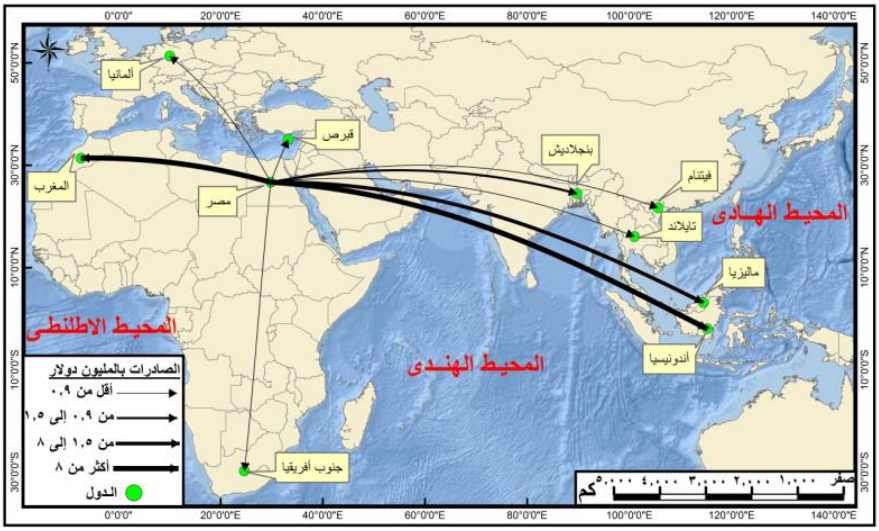

الشكل (١٤أ) التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات المصرية من التمور عام ٢٠١٧

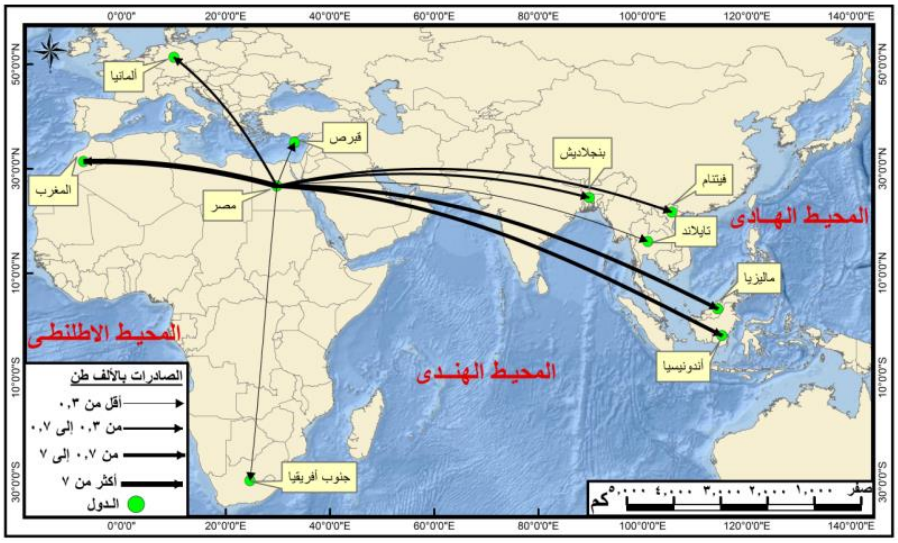

الشكل (١٤ب) التوزيع الجغرافي لكمية الصادرات المصرية من التمور عام ٢٠١٧

وللتعرف على مستوى الربحية المتوقعة من تصدير التمور المصرية لهذه الأسواق، أمكن تقسيم السوق العالمية إلى مجموعات الدول المتشابهة نوعًا كما هو مبين بالجدول (١٢).

الجدول (١٢) مجموعات الدول المستوردة للتمور المصرية

المجموعة	البلـداالدول
الأولى	الاتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية وأستراليا
الثانية	أوربا الشرقية وروسيا
الثالثة	دول الخليج وماليزيا وإندونيسيا
الرابعة	الدول العربية الأخرى مثل سوريا والأردن والمغرب
الخامسة	الدول الآسيوية الأخرى مثل الهند

تبين من الجدول (١٢) أنه نظرًا أن المجموعة الأولى تستورد كميات متوسطة بالمقارنة للصادرات العالمية من التمور، ولكن بأسعار عالية، فإنه لا

بد من دراسة هذه الأسواق ونوعية التمور الملائمة لتلك الأسواق والعمل على التوسع في زراعتها، وزيادة جودة التمور المنتجة والانخراط في أنظمة الجودة وتحقيق شروطها في المنتج المصرى من التمور، ولتحقيق ذلك لا بد من اتباع ممارسات زراعية جديدة، ويعتبر مستوى المنافسة بأسواق المجموعة الأولى والثانية قويًا، واستهداف المجموعة الأولى والثانية، كما يتطلب الأمر دعاية مكثفة من أجل أن تأخذ التمور المصرية مكانة تليق بكم إنتاجها من التمور في تلك الأسواق.

ب- العمل على استهداف المجموعة الثالثة، والرابعة، والخامسة التي تستورد كميات كبيرة وبأسعار معقولة وبشروط أقل وتنمية الصادرات المصرية من التمور لتلك الأسواق ذات أعداد سكان عالية وتزداد فيها عدد المسلمين.

٥ ـ الكفاءة التصديرية العامة للتمور المصرية

يعتبر معامل الكفاءة التصديرية معيارا للمقارنة بين أسعار السلع التصديرية في الأسواق الخارجية والمحلية، حيث إن ارتفاع الكفاءة التصديرية يشجع المُصَدِّرين المصريين على تصدير السلعة للسوق الخارجية لتحقيق أرباحا أعلى من السوق المحلية نتيجة لارتفاع سعر التصدير عن سعر البيع في السوق المحلية والعكس صحيح، ويوضح الجدول (١٣) الكفاءة التصديرية للتمور المصرية خلال الفترة من ٢٠٠١: ٢٠١٧.

الجدول (١٣) الكفاءة التصديرية للتمور المصرية خلال الفترة من ٢٠٠١: ٢٠١٧

السنوات	سعر الجملة جنيه/ للطن	سعر التصدير جنيه/ للطن	الكفاءة التصديرية [٣]
٢٠٠١	٩٣٣	٢٠٠٦	٢١٥
٢٠٠٢	٩٦٧	٢١٠٢	٢١٧
٢٠٠٣	١٢٠٠	٢٠٥٤	١٧١
٢٠٠٤	١٣٠٠	٢٩٧٥	٢٢٩
٢٠٠٥	١٥٣٣	٣٥٠٣	٢٢٩
٢٠٠٦	١٣٠٠	٣٥٥٩	٢٧٤
٢٠٠٧	١٧٦٧	٣٦١٥	٢٠٥
٢٠٠٨	١٤٦٧	٤٤٢٥	٣٠٢
٢٠٠٩	٢١١٠	٦٦٥٠	٣١٥
٢٠١٠	٢٢٨٧	٦٢٧١	٢٧٤
٢٠١١	٢٥٠٠	٧٠٨٠	٢٨٣
٢٠١٢	٣١٨٠	١٥٥٢٥	٤٨٨
٢٠١٣	٣٣٩٣	٩٣٥٧	٢٧٦
٢٠١٤	٤١٠٧	٨٥٣٦	٢٠٨
٢٠١٥	٤٦٩٧	١٣٠٨٢	٢٧٩
٢٠١٦	٥٢١٧	١٧١٤٦	٣٢٩

[٣] كفاءة التصدير = سعر التصدير ÷ سعر الجملة X ١٠٠ يتم تحويل قيمة الصادرات من التمور إلى ما يعادله من العملة المحلية، ونسبتها إلى قيمتها بأسعار الجملة المحلية، فإذا كانت نسبتها أكبر من ١٠٠% فهذا يعني وجود كفاءة تصديرية لأن سعر تصدير التمور في الأسواق الخارجية أعلى من سعر بيعه في الأسواق المحلية، وإذا انخفضت النسبة عن ١٠٠% فإنه يعني عدم وجود كفاءة تصديرية؛ أي إن هناك خسارة في حالة التصدير ويكون الأفضل البيع في السوق المحلية (منيرة جلال النجار، ٢٠١٩، ص ٩٤).

٢٠١٧	٥٨٣٣	٦٠٨٥٧	١٠٤٣
المتوسط	٢٥٧٦	٩٩٢٦	٣١٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة أسعار الجملة، أعداد مختلفة

تبين بدراسة الجدول (١٣) ما يلى:

أ ـ اتصفت الكفاءة التصديرية للتمور المصرية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٧ بالتذبذب الشديد حيث بلغت أدنى قيمة للكفاءة التصديرية نحو ١٧١% عام ٢٠٠٣، في المقابل بلغت قيمة الكفاءة التصديرية للتمور المصرية أقصى قيمة لها ١٠٤٣% عام ٢٠١٧.

ب ـ تبين من الجدول (١٣) وجود جودة في الكفاءة التصديرية للتمور المصرية، بعد أن بلغ متوسط كفاءة تصدير التمور المصرية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٧ نحو ٣١٤% نتيجة لزيادة أسعار تصدير التمور المصرية بالمقارنة بالسعر المحلي، معنى ذلك أنه من الأفضل توجيه أكبر كمية من إنتاج التمور المصرية للتصدير للاستفادة من فرق السعر بالأسواق الخارجية.

ثالثا: معوقات تنمية صادرات التمور المصرية:

وفيما يلي عرض لأهم المشكلات المتعلقة بإنتاج وتصدير التمور المصرية

١ـ مشكلات بيئية

تنتشر زراعة التمور انتشارا واسعا، وهو من المحاصيل التي تنمو في جميع أنواع التربات وتتنوع أصنافه تبعا لاختلاف الظروف المناخية فيتدرج في الاتجاه من الشمال للجنوب من تمور رطبة إلى تمور نصف جافة، ثم إلى تمور جافة، أي في الاتجاه الذي تتزايد معه درجة الحرارة، ويتطلب لنضج التمور بصفة عامة درجة حرارة لا تقل عن ١٨°م بالإضافة إلى عدد من

الوحدات لدرجة الحرارة تعرف بدرجة الحرارة المتجمعة[٤] **(Accumulated Temperature)**، حيث تعتبر الوحدات الحرارية أهم الخصائص المناخية وأكثرها أثرا على إنتاجية النخلة (محمد إبراهيم شرف، ١٩٩٢، ص ٢٨٠).

وتختلف درجة الحرارة المتجمعة اللازمة لإتمام نضج التمور من صنف لآخر، حيث تحتاج التمور الرطبة الطازجة إلى وحدات حرارية تتراوح بين ١٣٥٠°م: ١٥٠٠°م، في المقابل تحتاج التمور نصف الجافة إلى وحدات حرارية تتراوح بين ١٥٠٠°م: ١٩٠٠°م، كما تحتاج التمور الجافة إلى وحدات حرارية تتراوح بين١٩٠٠°م: ٢٦٠٠°م أو أكثر وذلك خلال فترة إزهار ونمو الثمار ونضجها وهي من شهر فبراير إلى شهر أكتوبر (سهير جلال، ٢٠٠٧، ص ٢٨، ص ٢٩). ويوضح كل من الجدول (١٤) والشكل (١٤) درجة الحرارة المتجمعة خلال شهر فبراير إلى شهر أكتوبر موزعة على المحافظات.

أ ـ بلغ متوسط الوحدات الحرارية في مصر خلال فترة إزهار ونمو الثمار ونضجها وهي من (شهر فبراير إلى شهر أكتوبر) نحو ١٦٨٤ وحدة حرارية.

بمقارنة احتياجات التمور الرطبة الطازجة من الوحدات الحرارية التي تتراوح بين١٣٥٠°م: ١٥٠٠°م خلال فترة إزهار ونمو الثمار ونضجها وهي من (شهر فبراير إلى شهر أكتوبر)، بالوحدات الحرارية المسجلة لذات الفترة بالمحافظات، أمكن تحديد أنسب المحافظات لزراعة التمور الرطبة في مصر، وتتمثل في سبع محافظات وهي (الإسكندرية، وبور سعيد، والدقهلية، والشرقية، والقليوبية، والمنوفية، والبحيرة) يزرع بها ٢,٣ مليون نخلة وهو ما يعادل ٤٥% من جملة أعداد النخيل المثمر من التمور الرطبة، ساهمت تلك المحافظات بنحو ٣٠٩ آلاف طن من التمور الرطبة، أي ما يعادل ٤٤% من جملة إنتاج التمور الرطبة في مصر.

---

[٤] يقصد بالوحدات الحرارية المتجمعة "كمية الحرارة المتراكمة خلال فترة النمو التي تزيد عن ١٨م درجة طول موسم النمو (فبراير– أكتوبر)، وبدون هذه الوحدات الحرارية لا يصل المحصول إلى اكتمال نموه".

الجدول (١٤) التوزيع الجغرافي للوحدات الحرارية المتجمعة بالمحافظات (شهر فبراير إلى شهر أكتوبر)

المحافظة	الوحدات الحرارية	المحافظة	الوحدات الحرارية
القاهرة	1560	بني سويف	١٨٠٠
الإسكندرية	1360	الفيوم	١٥٠٠
بور سعيد	1470	المنيا	١٧٤٠
السويس	1554	أسيوط	٢٠١٠
الإسماعيلية	1650	سوهاج	٢٢٢٠
دمياط	1020	قنا	٢٧٣٠
الدقهلية	1470	الأقصر	٢٥٥٠
الشرقية	1410	أسوان	٢٨٨٠
القليوبية	1470	البحر الأحمر	١٨٩٠
كفر الشيخ	1110	الوادي الجديد	٢٤٨٦
الغربية	1170	مرسى مطروح	٩٥٠
المنوفية	1380	شمال سيناء	١٠٥٠
البحيرة	1440	جنوب سيناء	١٩٨٠
الجيزة	1620	متوسط الوحدات الحرارية	١٦٨٤

المصدر The Egyptian Meteorological Authority , (monthly Weather Reports) for the period 1994- 2003

بتحليل الجدول (١٤) والشكل (١٤) تبين الحقائق التالية:

وتبين مما سبق أن هناك ٢,٨ مليون نخلة مثمرة من التمور الرطبة تشكل ٥٥% من جملة أعدد إناث المثمر من النخيل الرطب يزرع خارج نطاق الأنسب مناخيا وهو ما يؤثر سلبيا على جودة الثمار. كما أنه تم زراعة نحو ٤,٦ مليون نخلة تشكل ١٤% من جملة أعداد الإناث المثمرة في مصر لعام

٢٠١٧ خارج نطاقها الأنسب مناخيا مما يؤثر بالسلب على كمية ونوعية الأصناف المنتجة.

ب ـ بالرغم من انتشار زراعة التمور نصف الجافة بأربع عشرة محافظة إلا أنه بمقارنة احتياجات التمور نصف الجافة من الوحدات الحرارية التي تتراوح بين ١٥٠٠°م: ١٩٠٠°م خلال فترة إزهار ونمو الثمار ونضجها وهي من (شهر فبراير إلى شهر أكتوبر)، بالوحدات الحرارية المسجلة لذات الفترة بالمحافظات، أمكن تحديد أنسب المحافظات لزراعة التمور نصف الجافة في مصر والتي تماثلت في ثماني محافظات وهي (القاهرة، والسويس، والإسماعيلية، والجيزة، والفيوم، وبنى سويف، والمنيا، والبحر الأحمر) يزرع بها ١,٦ مليون نخلة وهو ما يعادل ٤٨% فقط من جملة الإناث المثمر من نخيل التمور نصف الجافة، ساهمت تلك المحافظات بنحو ٢٢١ ألف طن من التمر نصف الجافة، أي ما يعادل ٥٦% من جملة إنتاج التمور نصف الجافة في مصر.

ونستنتج مما سبق أن هناك ١,٨ مليون نخلة مثمرة من التمور نصف الجافة تشكل ٥٢% من جملة أعداد النخيل نصف الجافة المثمر زرعت خارج النطاق الأنسب مناخيا وهو ما يؤثر سلبيا على جودة الثمار والإنتاج.

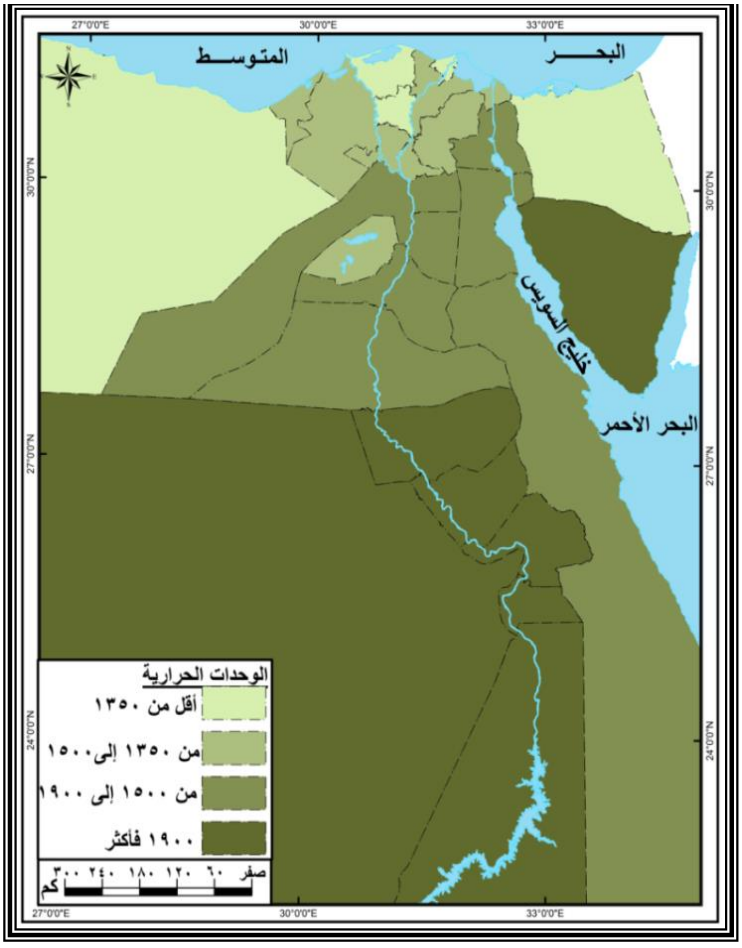

الشكل (١٤) التوزيع الجغرافى للوحدات الحرارية (شهر فبراير إلى شهر أكتوبر) بالمحافظات

جـ ـ بمقارنة احتياجات التمور جافة من الوحدات الحرارية التي تتراوح بين احتياج التمور الجافة إلى وحدات حرارية تتراوح بين ١٩٠٠°م : ٢٦٠٠°م فأكثر خلال فترة إزهار ونمو الثمار ونضجها وهي من (شهر فبراير إلى شهر أكتوبر)، بالوحدات الحرارية المسجلة لذات الفترة بالمحافظات، تبين أن أنسب المحافظات مناخيا لزراعة التمور الجافة في مصر هي ثماني محافظات تتمثل في جميع محافظات مصر العليا، وكل من محافظة الوادي الجديد والبحر

الأحمر، وجنوب سيناء من محافظات الصحارى، ويعتبر البلح الجاف أكثر أصناف التمور من حيث عدد النخيل المثمر مزروعة داخل نطاقها الأنسب مناخيا بالمقارنة بالأصناف الأخرى من التمور حيث يزرع نحو ٨٥% من جملة أعداد النخيل المثمر من التمور الجاف في مصر.

٢ـ معوقات إنتاجية

٢ ـ ١ الفاقد من إنتاج التمور:

يعرف الفاقد من إنتاج التمور على أنه كميات من التمور لا تصل إلى المستهلك النهائي.

ويحدث الفاقد من إنتاج التمور في مصر إما في مرحلة ما قبل الحصاد لأسباب متعددة منها منها الآفات والحشرات، أو سوء الأحوال الجوية، كما أن نسبة الفاقد من التمور في مرحلة الجني في مصر تتراوح بين١٠% إلى١٥%، ويرجع ذلك إلى أن عمليات جني التمور ما زالت تتم بأسلوب بدائي لا تستخدم فيها الميكنة، كما تتعرض التمور للفقد خلال مرحلة ما بعد الحصاد نظرًا إلى أن نسبة كبيرة من إنتاج التمور في مصر من أصناف التمور الطازجة سريعة التلف بعد الحصاد وذات عمر تسويقي وتخزيني محدود (Sayed, S. ، p1778 S.; A. A,20، ونستطيع أن نميز نوعين من الفاقد تتعرض له التمور بعد الحصاد:

النوع الأول فاقد نوعي: يتمثل في انخفاض جودة المنتج بصفة عامة مثل الذبول وفقدان اللمعان وفقدان جزء كبير من النكهة المميزة للمحصول.

النوع الثانى فاقد كمي: تختلف نسبته حسب المحصول وحسب تطبيق التقنيات الحديثة في الزراعة والحصاد والتداول، وكذلك الفقد الذي يحدث في مراحل التسويق المختلفة، فإن الأمر يشكل أهمية كبيرة للاقتصاد الزراعي المصري، وهنا تبرز أهمية تقنية ما بعد الحصاد من خلال عمليات الفرز والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين والتي ما زالت تتم بطريقة تقليدية على مستوى

المنتجين وتجار الجملة وتجار التجزئة، حيث إن استخدام التقنية في أداء كل مرحلة تسويقية من شأنها تقليل الفاقد، والجدول (١٥) يوضح الفاقد من التمور المصرية وأثره على الميزان التجاري المصري في الفترة من ٢٠٠٠: ٢٠١٧.

تبين من دراسة الجدول (١٥) الحقائق التالية:

أ ـ إن كمية الفاقد من التمور في مصر ارتفعت من ٥٠ ألف طن، بنسبة ٥% من جملة كمية الناتج المحلى عام ٢٠٠٠، إلى ٣١٢ ألف طن، ومعنى ذلك أن ما يزيد عن خمس كمية الإنتاج المحلى من التمور في مصر تعرض للفقد عام ٢٠١٧.

بلغ متوسط كمية الفاقد من التمور في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧، بمعدل ٣٦ ألف طن سنويا، معنى ذلك أن قيمة الفاقد الذي تتعرض له التمور جزء مستقطع من إجمالي الربح، كما يتضح من نتائج الدراسة أن الفقد في الموارد الأرضية نتيجة الفاقد من التمور في مصر يعادل مساحة قدرها ٢٦ ألف فدان.

الجدول (١٥) الفاقد من التمور المصرية في الفترة من ٢٠٠٠: ٢٠١٧

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٧
كمية الفاقد١٠٠٠ طن ◆	٥٠	٧٦	١٨٠	٣١٢
% الفاقد إلى جملة الإنتاج المحلي	٥	٦,٦	١٣,٣	٢٠
قيمة الفاقد بمتوسط سعر التصدير بالمليون دولار	٣٣,١	٤٥,٩	١٧٠,٥	٣٥٠
% قيمة الفاقد المحلي إلى قيمة صادرات مصر الزراعية	١,٨	٢,٥	١٨,٥	١٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح لاستهلاك من السلع الزراعية، رقم ٧١ ـ ٢٢١٢٣، لعام ٢٠١٨.

◆ وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، أعداد متفرقة للفترة.

ب ـ يتضح من الجدول أن متوسط قيمة الفاقد من التمور في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧ نحو ١٩ مليون دولار سنويا، كما تشير الأرقام الواردة في

الجدول (١٥) أن قيمة الفاقد من التمور ارتفعت من ٣٣,١ مليون دولار بنسبة ١,٨% من قيمة صادرات مصر من التمور عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥٠ ألف دولار عام ٢٠١٧ بنسبة ١٧% من جملة قيمة صادرات مصر عام ٢٠١٧.

يتضح مما سبق أن تقليل نسبة الفاقد من التمور سواء خلال مرحلة الإنتاج أو ما يليها من معاملات ما بعد الحصاد والتسويق، وعلى الرغم من أن الفاقد من التمور يستنزف الكثير من الموارد الزراعية ولا سيما الأرض الزراعية، ومياه الري، ورأس المال والمائية، إلا أن هذا الجانب لم يلقَ حتى الآن الاهتمام الكافي من القائمين على السياسات الزراعية أو المشروعات التنموية الزراعية.

ونستنتج مما سبق أنه على الرغم من أن مصر أكبر دولة منتجة للتمور في العالم حوالي ١٣ مليون نخلة مثمرة وإنتاج ١,٥ مليون طن، إلا أن لدينا أكبر نسبة فاقد في التمور أثناء الإنتاج والحصاد والتداول تصل إلى ٢٠,١%، معنى ذلك أن التمور المصرية تحتاج تغييرًا شاملًا في منظومة تداولها وتصنيعها وتعبئتها.

٢ ـ ٢ معوقات إنتاجية

٢ـ ٢ـ ١ إنتاج أصناف رديئة أو غير مطلوبة لسوق التصدير

تمثل صادرات مصر من التمور ٣% فقط من إنتاجها المحلى محتلة المركز الثامن بين الدول المنتجة والمصدرة للتمور، ولا بد أن تتبوأ مصر المكانة التي تليق بحجم إنتاجها في منافسة التمور الأخرى الجيدة داخل الأسواق العالمية، وتواجه التمور المصرية عددا من التحديات والمعوقات الإنتاجية من أبرزها ما يلى:

أ ـ إنتاج أصناف غير مطلوبة لسوق التصدير، حيث تبين بالدراسة أن مصر تنتج ٣٩٤ ألف طن صنف مجهل، وهو من التمور غير الجيدة وغير المتجانسة وغير المتشابهة في النوعية ولا يمكن الاعتماد عليها في استراتيجية تطوير إنتاج التمور في مصر؛ لأنها غير قادرة على المنافسة

على المستوى العالمي، معنى ذلك أن ما يقرب من ثلث إنتاج مصر من التمور من الأصناف الرديئة، ولذلك فإن الأمر يتطلب لتطوير صادرات التمور المصرية لا بد من استبدال نخيل الصنف المجهل الرديئة في صفاتها الثمرية بأصناف أخرى متميزة وذات إنتاج الأصناف الاقتصادية الجيدة مثل البارحى والمجدول وفي ذات الوقت ملائمة لظروف كل منطقة.

ب ـ تنتج مصر ٦٩٨ ألف طن من التمر الرطب (الطازجة) معنى ذلك أن ٤٥,١% من جملة إنتاج مصر من التمور هي تمور رطبة سريعة التلف لارتفاع محتواها من الرطوبة بالمقارنة بالأصناف الأخرى ولذا توجه للأسواق المحلية.

جـ ـ تعاني التمور وخاصة نصف الجافة والجافة من بعض العيوب التي تخفض من قيمتها التجارية وخاصة انفصال القشرة الذي يسببه الجفاف المفرط ونقص الرطوبة داخل الحقل.

د ـ إصابة التمور بالآفات والحشرات التي تتواجد داخل التمور في مرحلة النضج ومرحلة التخزين المؤقت قبل البيع تعد عائقا كبيرا للإنتاج والتسويق، ويلاحظ نقص في معرفة التعامل مع التبخير والمكافحة الحيوية، كما يلاحظ استخدام المبيدات بشكل عشوائي لا يأخذ في الاعتبار التوازن الحيوي ومتبقيات المبيدات في المنتج (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٨، ص ٨).

هـ ـ كثرة وتعدد الأصناف داخل المزرعة الواحدة ومعظمها من الأصناف رديئة الصفات الثمرية، وتؤدي طرق الزراعة التقليدية مع عدم انتظام المسافات والكثافة العالية مع زراعة محاصيل أخرى في المسافات البينية إلى زيادة الإصابة بالآفات والأمراض، علاوة على كثرة الأصناف وخلطتها تخفض من القيمة التسويقية للتمور على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، بالإضافة إلى عدم انتظام مسافات بين النخيل مما يعوق عمليات الخدمة الزراعية المطلوبة بكفاءة عالية، ولذلك يجب ترك مسافات لدخول المعدات والآلات وإزالة النخيل المتزاحم لتوسيع المسافات، واستبدال الأصناف الرديئة

بأصناف أخرى ممتازة وملائمة لظروف كل منطقة أصناف متميزة مطلوبة بالأسواق (مركز بحوث الصحراء، ٢٠١٤، ص ٣١).

و- تشير الدراسات أن التمور التي يتم تصنيعها لا تتعدى ١٥% من حجم الإنتاج، وبالتالي فان النسبة الأكبر من التمور تستهلك بالصور التقليدية، على الرغم أنه يمكن الاستفادة من التمور الطازجة تلك الأصناف سريعة التلف في التصنيع ومما يعمل على زيادة القيمة المضافة للتمور المصرية، ويقلل الفاقد من هذه التمور وقت الذروة الموسمية في الإنتاج. كما أن التمور التي يتم تصديرها للخارج لا بد أن تأتي من مصانع مطابق إنتاجها لمواصفات الجودة العالمية، ويبلغ عدد المنشآت الصناعية المطابقة للمواصفات والمسموح لها بالتصدير ٣٢ منشأة، منها ٢٤ منشأة صناعية حاصلة على موافقة هيئة التنمية الصناعية، و٨ منشآت صناعية مسجلة في المجلس التصديري للصناعات الغذائية من إجمالي ٢٠٠ منشأة صناعية (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٧، ص ١٠٣).

نستنتج أنه على الرغم من أن تصنيع التمور هو أفضل طريقة لاختراق الأسواق العالمية أمام التمور المصرية، إلا أن ٨٤% من جملة المنشآت الصناعية في مجال تصنيع التمور لم تحصل على شهادة الجودة، أو لم تحصل على عضوية المجلس التصديري، ويرجع ذلك إلى أن منتجاتها لا تتوافق مع المواصفات العالمية.

وقبل الانتهاء من عرض أهم المعوقات والمشكلات المتعلقة بإنتاج وتصدير التمور المصرية، أجرت الباحثة عدة مقابلات شخصية للمسئولين عن إنتاج التمور بالمعمل المركزى للنخيل بمركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة، وكذلك مسئولين عن تصدير التمور بقطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة الخارجية والصناعة، ولقد أوضحت نتائج المقابلات وجود العديد من المشكلات التي تواجه إنتاج وتصدير التمور منها ما يتعلق بجودة المنتج والممارسات الزراعية التي يتبعها المزارع، ومنها ما يتعلق بالتسويق، والتخزين،

وأخرى تتعلق بالتصنيع وعدم وجود كيان مؤسسي مسئول عن هذه الثروة القومية، ويوضح الجدول (١٦) حصرًا لهذه المشكلات، ومقترحات لحلها.

جدول (١٦): أهم مشكلات تصدير التمور في مصر ومقترحات حلها

نوعية المشكلات	المشكلات	مقترحات حل المشكلات
مشكلات تتعلق بجودة المحصول والممارسات الزراعية التي يقوم بها مزارعو التمور	١- بعض الأصناف غير ملائمة للأسواق الخارجية	زراعة الأصناف التصديرية والحد من الأصناف التي لا تناسب الأسواق الخارجية
	٢- انتشار الإصابة بالآفات المختلفة وخاصة سوسة النخيل الحمراء	الاهتمام ببرامج المكافحة واتباع نتائج الأبحاث العلمية الجديدة في هذا المجال.
مشكلات تسويقية	١- ارتفاع الفاقد	التوسع في إنتاج المصانع بالقرب من مناطق الإنتاج لتقليل الفاقد التسويقي.
	٢- موسمية التصدير في أوقات محددة من السنة والتخزين باقي العام	زيادة عدد ثلاجات التخزين بمناطق الإنتاج.
	٣- بُعد المسافة لبعض أماكن الإنتاج مثل واحة سيوة والواحات يزيد من تكاليف التصدير وصعوبات النقل والتخزين	توطين الصناعات القائمة على التمور بمراكز تركز الإنتاج وتكاملها.
	٤- قلة عدد الشركات المصدرة للتمور	تشجيع الشركات المصدرة للتمور وتقديم الدعم الفني والمادي لها.
مشكلات تخزين	١- عدم وجود ثلاجات كافية للتخزين	توفير الثلاجات اللازمة لعمليات التخزين والتصدير.

المصدر الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على ١ـ نتائج المقابلات الشخصية للمسئولين عن ملف تصدير التمور بقطاع نقطة التجارة الخارجية بوزارة التجارة الخارجية والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢ ـ مقابلات شخصية للمسئولين عن إنتاج التمور بالمعمل المركزى للنخيل بمركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة.

رابعا بعض السياسات والإجراءات والتوصيات المقترحة لتنمية إنتاج وصادرات مصر من التمور

١ ـ هناك خطة قومية طموحة بدأ العمل بها لزراعة ٧ ملايين نخلة من صنف المجدول والبرحي، وبعض أنواع التمور التي دخلت حديثا لمصر الصالحة للتصدير، في المناطق التي تُروى بمياه جوفية عالية الملوحة، مثل واحة المغرة في الصحراء الغربية وفي الوادي الجديد، وفي غرب المنيا وفي غرب وشرق النيل. وقد بدأ فعليا تنفيذ هذا المشروع القومي العملاق بواسطة جميع القطاعات الفاعلة في هذا المجال، بزراعة هذه الأصناف في أماكن مختلفة في مصر، وتم تقييم الأصناف الجديدة، والأماكن المناسبة لزراعتها.

وقد بُدِئت زراعة ٢,٥ مليون نخلة بمحافظة الوادي الجديد، تم تخصيص لها ٢٠٠ ألف فدان تم توزيعها على المراكز، منها ٧٠ ألف فدان بزمام مركز الداخلة في القرى التالية: "قرية القلمون – قرية غرب الموهوب – طريق المطار بمدينة موط"، كما تم تسليم مساحة ٢٠ ألف فدان لأحد المستثمرين بطريق المطار وقرية القلمون، وتسليم ٥٠ ألف فدان أخرى لأحد المستثمرين لاستزراع وزراعة أشجار النخيل.

٢ ـ يتم زراعة هذه المساحات بالأصناف المعدلة وراثيا ومقاومة للآفات، وكذلك أصناف ملائمة للتصدير خاصة من حيث الأحجام، والأصناف والأشكال المطلوب تصديرها للخارج ولها قيمة سعريه مرتفعة تعادل ٥ أضعاف سعر الطن الحالي في مصر، منها صنف المجدول والبرحي بما يتلاءم مع متطلبات الأسواق الخارجية، ويعمل على زيادة صادرات مصر السنوية من التمور، ولا سيما أن الأصناف التي يتم زراعتها عليها طلب خارجي كبير خاصة في أوربا وفرصة كبيرة لسد الفجوة في الأسواق العالمية، لأن السوق الأوربية تحديدا تتطلب أصنافًا نادرة غير موجودة في مصر والمزرعة الجديدة ستحتوي على هذه الأصناف.

٣ ـ بُدِئَ في إنشاء عدد من محطات التعبئة في مناطق الإنتاج، وإنشاء

مصانع لتصنيع تمور الدرجة الثانية والتي لا يتم تصديرها بحالتها لتعظيم قيمتها المضافة وإدخالها في منتجات صناعية متعددة. ومن المتوقع أن الصناعات الواعدة تعمل على زيادة عدد الأصناف التي تنتجها مصر كما ستحقق نوعًا جديدًا من الإنتاج لكن بجودة عالية، مما يعمل على زيادة صادرات مصر السنوية من التمور، مما يساعد في تقدم مصر في ترتيب الدول المصدرة للتمور.

د- أوضحت الدراسة أن التكلفة المرتقبة لزراعة ٧ ملايين نخلة مستهدفات المشروع المعلن عنها بتكلفة ٢٠ إلى ٢٤ مليار جنيه، والعائد المرتقب من المشروع حال الانتهاء منه يبلغ نحو ٢,١ مليار دولار سنويا.

يبلغ إنتاج المشروع وفقا للدراسة نحو ٥٠٠ ألف طن من التمور البارحي والمجدول سنويا، وسعر الطن ٥٠٠٠ دولار، ويساهم المشروع بحسب الدراسة في توفير ٦٠ ألف فرصة عمل بأجور تبلغ ٢ مليار جنيه سنويا.

https://www.egy-map.com/project.

الاستنتاجات والتوصيات:

اهتم البحث بدراسة تطور إنتاج التمور المصرية، والتوزيع الجغرافي لمساحة وأعداد النخيل المثمر وكثافته، ومتوسط إنتاجية النخلة وإنتاج التمور على مستوى الأقاليم ومحافظات مصر، وأصناف التمور المصرية، كما تناولت أهم المعوقات الإنتاجية والتصديرية التي تواجه التمور المصرية وإبراز العلاقة بين الوحدات الحرارية والتمور باعتبارها من أهم الخصائص المناخية وأكثرها أثرا على إنتاجية النخلة، وتوصل البحث للنتائج التالية:

بلغت المساحة المنزرعة بالنخيل في مصر نحو ١١٨ ألف فدان، وبلغ عدد النخيل المثمر في مصر نحو ١٣,٦ مليون نخلة بمتوسط كثافة ١١٥ نخلة مثمرة للفدان، بمتوسط إنتاجية بلغ ١١٣,٧ كجم للنخلة، كما بلغ جملة إنتاج مصر من التمور نحو ١,٥ مليون طن لتتصدر الترتيب الأول في إنتاج

التمور على مستوى العالم عام ٢٠١٧.

تتعدد أصناف التمور المصنفة في مصر إلى ثلاث مجموعات وهي مجموعة التمور الرطبة بلغ جملة إنتاجها ٦٩٨ ألف طن بنسبة ٤٥,١%، المجموعة الثانية التمور نصف الجافة بلغ إنتاجها نحو ٣٩١ ألف طن لتساهم بما يزيد عن ربع إنتاج التمور المصرية، يليها المجموعة الثالثة وهي التمور الجافة وبلغ جملة إنتاجها نحو ٢٢١ ألف طن، بنسبة ١,٤% من جملة إنتاج مصر من التمور، كما بلغ إنتاج مصر من التمور غير المصنفة المتمثلة في صنف المجهل نحو ٣٩٤ ألف طن؛ أي ما يزيد على ربع إنتاج التمور المصرية من صنف مجهل وهو يعتبر من التمور الرديئة.

وعلى الرغم من أن مصر تنتج ما يقرب من ربع الإنتاج العالمي من التمور، إلا أن نسبة الصادرات المصرية من التمور للأسواق العالمية لا تتعدى ٣% من جملة تجارة التمور العالمية، مقابل ١٥% للتصنيع،٢١% للفاقد، و ٦١% للاستهلاك المحلى من إجمالي إنتاج التمور المصرية.

ثانيًا المقترحات

١ ـ التوسع في تصدير التمور المصنعة لزيادة القيمة المضافة، وإدخال التمور في صناعات غذائية ذات قيمة مضافة، والتعاون مع الجهات البحثية التابعة لوزارة الزراعة لإدخال التمور كمكون أساسي بالمنتجات الغذائية كاستخدام مسحوق التمور المجففة كبديل للسكر في كثير من المنتجات، إلى جانب تشجيع المستثمرين والمصدرين على إنشاء شركات جديدة لإنتاج وتصنيع وتصدير التمور حيث يجرى حاليًا إنشاء ١٠ مشروعات جديدة، وتقديم الدعم الفني لأكثر من ٥٠ مصنع تمور بهدف رفع القيمة المضافة للمنتجات والتأهيل للحصول على الشهادات الدولية.

٢ ـ وضع برامج تأهيل للحصول على شهادات الجودة للمؤسسات الزراعية لنخيل البلح وتأهيل المزارع والشركات لفتح أسواق تصدير جديدة لها.

٣ـ استبدال طرق الإكثار التقليدية (الزراعة بالبذرة)، التي تعطي أصنافًا من التمور موجهة للسوق المحلية، بطرق زراعة حديثة (الزراعة بالفسائل)، وتوفير الفسائل السليمة الممتازة التي تعطي أعلى إنتاجية علاوة على إنتاج ذي جودة عالية من التمور أو بطريق الزراعة بالأنسجة بمعامل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

٣ ـ توفير مخازن ذات سعة تخزينية كبيرة تتوفر بها التقنية المناسبة للتخزين، وإنشاء مراكز لتجميع التمور بمناطق زراعة التمور.

قائمة المصادر والمراجع:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج المحاصيلي، أعداد متفرقة للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع رقم ٢٢١٢٣-٧١، إصدار ٢٠١٨.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستهلاك السلع، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وزارة التجارة والصناعة، المجلس التصديري للصناعات الغذائية، الصادرات المصرية من التمور وحجم السوق العالمية، ٢٠١٨.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦).

وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، أعداد متفرقة للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦).

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى، زراعة وإنتاج نخيل البلح، نشرة رقم ٩٢٩، ٢٠٠٤.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة العامة للثقافة الزراعية، نخيل التمر في مصر، نشرة رقم ٢٠، ٢٠١٤.

محمد إبراهيم حسن شرف، المناخ والتخطيط الزراعي دراسة تطبيقية لتحديد الأنسب مناخيا لزراعة بعض محاصيل الفاكهة في مصر، ندوة الجغرافيا والتخطيط الإقليمي، قسم الجغرافيا– جامعة الإسكندرية، دار

المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

منظمة الأغذية والزراعة، زراعة نخيل التمر، قسم الإنتاج ووقاية النبات، نشرة رقم ١٥٦، ٢٠٠٥.

منظمة الأغذية والزراعة، شريف الشرباصى، الدليل المصور في زراعة وخدمة نخيل البلح والتمور، مصر، ٢٠١٨.

منظمة الأغذية والزراعة، استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر، ٢٠١٨.

منظمة الأغذية والزراعة، أطلس نخيل البلح والتمور في مصر، القاهرة، ٢٠١٩.

قائمة المراجع باللغة العربية

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حزمة التقنية الموصى بها لتحسين إنتاج النخيل في الوطن العربي، الخرطوم، ١٩٩٩.

سهير جلال عبد الرحمن، نخيل البلح في مصر: دراسة في الجغرافية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.

عبد الجبار البكر، نخلة التمر: ماضيها وحاضرها، والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الرابعة ٢٠١٣.

فهد أحمد فرحان، ملاءمة المتطلبات المناخية لزراعة أشجار النخيل بموجب معطيات التغير المناخي في العراق، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، العدد السادس والعشرون (٢٠١٠).

ماهر محمد عبد الحافظ، دراسة اقتصادية للنهوض بإنتاج وتسويق التمور

بمحافظ الوادي الجديد، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠١٤.

محمد أحمد عبد المحسن، إنتاج وتسويق البلح في أهم مراكز محافظة البحيرة والوادي الجديد في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.

محمود عبد الحليم، سعيد محمد حسين، التقييم الاقتصادي لإنتاج النخيل في مشروعات شباب الخريجين بالأراضي الجديدة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، مجلد ٢١، العدد (١)، ٢٠١٣.

منيرة جلال النجار، الموقف التنافسي للتمور المصرية في الأسواق الخارجية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، ٢٠١٩.

نسرين عواد عبدون عبد الله، الحدود المناخية لزراعة أشجار النخيل والزيتون في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

هاني سعيد الشتلة، طارق علي عبد الله، اقتصاديات إنتاج التمور بواحة سيوة بمرسي مطروح، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز بحوث الصحراء، ٢٠١٦.

يمنى شحاتة مصطفى، دراسة اقتصادية على نخيل البلح في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة بنها، ٢٠٠٩.

ب ـ قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

The Egyptian Meteorological Authority, (monthly Weather Reports) for the period 1994− 2003

El syed, ekram A, and Sumer. Abdel Gleel ,An Economic Analysis for production and exports of date in Egypt , J. Agric.Economic. and Social Sci.Mansoura Univ , Vol.4, 2013.

Hani Said Abdul Rahman ,Tarek Ali Ahmed , Economics of Date,s production in Siwa Oasis in Matrouh Governorate, Economic Studies, Desert Research Center , 2016.

Sayed, S. S.*; A. A. Shelaby*and Doaa E. Abd-Altawab ، ECONOMIC STUDY FOR THE POSTHARVEST LOSS FROM THE MAJOR FRUITS' CROPS , J. Agric. Economic. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.6,2015.

Yeates ,M.H.An Introduction to quantitative Analysis in Economic geography. Mc Graw – HiLL book company, New York ,1968, pp. 13−15.

شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

www.trademap.com

http://apps. Fao. org

https://www.egy-map.com/project